الاقتصاد المجاني

(تمهيد)

هل أنت مستعد لقراءة هذا الكتاب؟ ما رأيك اذا عرفت أنك أمام أصل الحياة و سر الأديان و المناهج و جوهر المؤامرات؟ لم يسعى المفكرين الى تصعيب شيء و تعقيده و جعله عقيدة لا يجوز حتى تخيل غيرها مثلما سعوا لهذا في علم الاقتصاد. اذا نظرت في كتاب اقتصاد تشعر و كأنك في عالم اخر, عالم شديد التعقيد حتى انك لتحسب أن رجال الاقتصاد هم كائنات فضائية ذوي عقول جبارة عرفانية سرية لا يسبر غورها و يدرك جوهرها الا الله ربهم. و من شدة التعقيد و الاصطلاحات الصعبة يجعلونك تظن أنهم يسعون الى حل أصعب مسائل الوجود (و ليتهم فعلوا!) و تشعر و كأنهم قد حلوا هذه المعضلة الكونية فعلا. و اذا نظرت الى حياتنا اليومية ترى أن الحياة في واد و رجال الاقتصاد في واد اخر. من الناس من فسر ذلك بأنه مؤامرة, و منهم من فسره بأنه مرض نفسي, و ثالث فسره بأنه ترف اكاديمي. و اني شخصيا أفضل أن أفسره على أنه مرض نفسي جعل رجال الاقتصاد عبيد لاسيادهم الذين يحيكون المؤامرات و هؤلاء الاسياد أمروهم أن يحولوا علم الاقتصاد الرائع الى ترف اكاديمي حتى لا يفهم أحد من الناس شيء قدر الامكان و حتى يعرض عامة الناس عن الذي يفهم جوهر ه و يحاول ان يعرضه لهم بطريقة بسيطة واقعية و يقولون له "لا لا ما هذه البساطة, يوجد خطأ في كلامك لأننا نفهمه! يوجد خبراء في هذا المجال و أنت متقول بغير علم!" .

في الحقيقة لا يوجد الا المتعة الجسمانية. و عندما يعارضنا الواقع و يحرمنا من الحصول على المتعة الجسمانية فاننا نبدأ في الحصول على المتع الأخرى على سبيل التعزية و البدائل, و معروف أنه اذا زال الأصل يصار الى البدل. و المتعة الجسمانية هي في المعيشة التي لا تنقطع. أي الطعام و اللباس و المسكن و الأمن و الصحة, و هذه الخمسة هي استعداد للمتعة الكبرى أي المتعة الجنسية بكل فروعها و صورها. لا يوجد في هذه الحياة الا المتعة الجنسية, و كل ما عداها هو من بدائلها. علم الاقتصاد هو الافكار التي يستعين بها واضعو السياسات و القوانين لكي تعين الناس على العمل المنظم المنتج بأحسن الطرق الممكنة. النظرية الاقتصادية هي أساس كل النظريات السياسية و الدينية. اسم الحكومة أو اسم الدين يمكن أن يتغيرا و مع ذلك يبقى النظام الاقتصادي كما هو. و لكن اذا تغير النظام الاقتصادي فان الحكومة و الدين سيتغيرا كذلك الى حد ما يزيد او ينقص بحسب اختلاف الظروف.

يحسب الأكثرية أنه يوجد الكثير من الأنظمة الاقتصادية و السياسية و الدينية. و بعد التحليل و طول التأمل و المناظرات و القراءات و المشاهدات توصلت الى التالي: لا يوجد الا حزبين في هذا العالم, حزب يؤمن بالنقود و حزب يؤمن بالمنفعة.

النقود يعني وجود وسيط لتبادل المنتجات في المجتمع. ففي القديم كان النظام قائم على المبادلة, أنت عندك حديد و أنا عندي تفاح, و أنا أرغب في حديد و أنت ترغب في تفاح فنتبادل. و هذا نظام فاشل و قد زال من الحياة الاجتماعية و الكل يقر بفشله فلن نضيع الوقت و الجهد بمناقشة أسباب فشله و التي يمكن معرفتها بأدنى نظر.

فتطور هذا النظام الى نظام النقود و هو الموجود اليوم. فللتفاحة سعرها و للحديد سعره, فلا حاجة لأن تبحث عن صاحب الحديد الراغب في التفاح لكي تبادله, بل تبيع تفاحك و تأخذ النقود و تذهب الى محل يبيع الحديد. كل المجتمعات التي تملك نظام النقود هي مجتمعات واحدة في الجوهر, و الفروق بينهم صورية و طفيفة لا تساوي شيئا في الحقيقة. مهما اختلف اسم حاكمهم أو شكل القبعة التي يلبسها رجال دينهم أو لغاتهم أو لونهم أو رؤيتهم للحياة. النظام القائم على النقود أيا كان شكلها: ذهب و فضة, ورق ملون, الكتروني...الخ لا يهم لأن الجوهر واحد و الصور تختلف. النقود اله يحكم كل المجتمعات التي تؤمن به فيتجلى فيها بكل ملائكته و زبانيته.

المنفعة تعني أن كل المنتجات مجانية في المجتمع و وسيلة الحصول على الشيء هي حاجتك الفعلية له. مثل اذا ذهبت الى عرس صاحبك, فان الطعام يوضع للكل, و لكل شخص أن يأخذ على قدر حاجته, فللمعدة حد معين و الانسان السليم نفسيا الى حد ما يستعمل الطعام للصحة الجسمانية و ليس انعكاسا لمرض نفسي يشعره بالنقص فيلتهم الطعام بلا وعي. و كذلك مثل المستشفيات الحكومية الى حد ما التي تعالج بالمجان. و كذلك مثل المدارس الحكومية التي تعلم بالمجان. و هذا مثال بسيط لتوصيل الفكرة مبدئيا. و من أحسن الأمثلة على نظام المنفعة هو المنزل. ففي الغالبية العظمى من البيوت يوجد الطعام في الثلاجة و اذا رغبت في الأكل فتذهب و ترى المتوفر و تأخذ بقدر حاجتك بدون أن تدفع نقودا لأحد.

في كل منتج في حياتنا يوجد أربع أمور: الانسان, العمل, الانتاج, التوزيع. مثلا, اللباس. يوجد الناس الذين يخيطون, و عملهم الذي هو جهدهم و الالات التي استعملوها و الارض التي يعملون عليها (الجهد و الالة و الأرض هم عناصر العمل) , و الانتاج هو الثوب, و التوزيع هو اما تسعير الثوب (في ظل النظام النقدي) و اما عرضه في المحلات مجانا (في ظل النظام النفعي المجاني) . و لاحظ أن النقود أيا كان شكلها لا تدخل لا في العنصر الأول "الانسان" , و لا في العمل, و لا في الانتاج, و لكن فقط في التوزيع. نعم قد يقال أن النقود هي التي دفعت الانسان الى العمل و هذا سنبحث فيه لاحقا. اذ اقصد بدخول النقود هو دخول التكوين. مثلا جهد الناس لا يمكن الاستغناء عنه بدرجة أو بأخرى. و الأرض لا يمكن الاستغناء عنها في هذا المثال. و كذلك صنع الالة لا يحتاج الى ورق ملون (نقود) و لا الى حجر ملون (ما يسمى ذهب مثلا) في حد ذاته. فالنقود تأتي كوسيلة لتقييم المنتجات و جهد البشر فقط. فالنقود تأتي في نهاية العملية بعد أن تتم. فالانتاج بحد ذاته لا يحتاج الى نقود. توزيع الانتاج هو الذي يحتاج الى نقود (حسب رؤية أرباب النقود) و هو ما ندعي نحن أنه غير صحيح و يوجد أحسن و أسلم منه.

ان الناس تعمل و تنتج و توزع في كل المجتمعات مهما كان نظامهم و دينهم. و لكن نظامهم سيحدد مقدار راحتهم. حتى أفقر الشعوب تعيش فقيرة. و في يومنا هذا لا يموت الناس جوعا عامة, الناس تموت بالأمراض و القتل و المخدرات و الانتحار أكثر من موتها جوعا. النظام سيحدد مقدار الراحة, الراحة الجسمانية و النفسية. و نحن أمام نظامين: نظام النقود و التسعير, و نظام المنفعة الفعلية و المجان. و هذا الكتاب مكرس لتبيين أمرين: أن

نظام التسعير سعير, و أن نظام المجان هو الأحسن على كل المستويات. و اذا عرفنا هذا و ثبت, فان فروع علم الاقتصاد ستتكشف بدون كدح زائد بل تلقائيا و بيسر.

و سننظر أولا في مستندات نظام النقود فاذا ثبت أنها راسخة فلن نملك الا أن نسلم بهذا النظام ثم نسعى في بنا ء رؤية اقتصادية عليه. و اذا زال هذا النظام من أركانه التي يستند عليها فعندها و مباشرة سيكون نظام المجان هو الحل الوحيد. و سنرى الى أين يقودنا البحث بعد ذلك. ثم سنعقد فصولا لتفصيل بعض الأفكار التي وردت في الباب الأول, و لبحث بعض المسائل و الانتقادات التي يمكن أن ترد على مجمل نظرية الاقتصاد المجّاني.

فتعالوا ننظر...

(أركان نظام النقود)

نستطيع أن نكتشف قيمة الشيء الواقعية اذا افترضنا زواله. فمثلا اذا أردنا أن نكتشف قيمة الشمس في حياتنا الان فلنفرض زوالها من الافاق و سنرى أننا سنموت مع كل الاحياء على هذه الأرض. أو اذا أردنا أن نعرف قيمة ممارسة الرياضة نستطيع أن نتوقف عن ممارستها و نرى الفرق و هكذا. و هو ما يسمى بالعامل المتغير في المعادلة عندما نقوم بتجربة. نقوم بتغيير أحد العوامل في المعادلة حتى نعرف أثره الحقيقي في المعادلة ككل. فاذا أرنا أن نعرف قيمة النقود في تنظيمنا الاجتماعي فلنفرض زوالها و نرى ما هي الاثار الايجابية و السلبية التي ستتكون.

يقول لنا أصحاب منهج النقود: اذا لم يكن ثمة نقود فان أربعة أمور ستقع: لن يعمل الناس, و لن يطوروا أعمالهم و يبدعوا, و لن نستطيع أن نقيم الأشياء بمعيار موحد, و لن نستطيع أن نوزع الانتاج بعدل. و بالتالي سيفسد كل شيء.

ان الناس تؤمن باله النقود أكثر مما تؤمن باله دينها. حتى ان اله دينهم قد يشككون في وجوده و قد يرتابون في منفعة أحكامه, و أما اله النقود فيظهر أنه من القوة بمكان حتى ان مجرد التساؤل حوله ليس ممكنا و لا واردا بل وجوده أبدي لا يتصور زواله, واجب الوجود ان شئت, و سلطانه عظيم لا يحده شيء و لا يضعفه أحد. و كما أن وجود الاله الديني يحتاج الى أدلة و قواعد يقوم عليها و بزوال هذه الأدلة يزول هو معها, على الأقل يزول من حياة الناس. فكذلك اله النقود يحتاج الى أدلة تثبت وجوده و تدعم سلطانه. و هذه الأفكار الأربعة التي ذكرناها هي أدله وجود و سلطان اله النقود. فتعالوا لنحاكمها بميزان العقل و الواقع.

1 (النقود كمحفز للعمل) تصور أنه لا يوجد نقود, كيف ستجعل الناس تعمل؟ لاشك أنها لن تعمل و كل انسان سيجلس في بيته كسلان خامل, أو ان الناس ستسرق من بعضها بعضا و تنتشر ثقافة الغزو. تبدو هذه الحجة جميلة و مؤثرة و لكن هذا أمر ظاهري فقط .ان الناس تعمل لانها تحتاج, الحاجة هي دافع الناس الى العمل و ليس النقود, النقود هي وسيلة للحصول على الحاجة و لذلك يتعلق الناس بها. فهي ليست لها قيمة بحد ذاتها. فاذا زالت النقود لن يتغير شيء في حياة الناس فعليا, الناس هم الناس و حاجاتهم هي حاجاتهم و وجود ورق ملون لن يقدم و لن يؤخر.

و حتى في ظل وضعنا الراهن فان النقود ليست هي المحفز الأعظم للعمل. انظر الى الأعمال الخيرية التطوعية. و الاعمال الاسرية و الصداقة, و الاعمال الدينية الروحية كأمثلة قوية و بارزة نعرفها كلنا بدرجة أو بأخرى.

فها هم ملايين من الناس في كل أنحاء العالم على اختلاف رؤاهم للحياة و تواريخهم الشخصية يقومون بالأعمال التطوعية و التي ليس فقط لا يحصلون مقابلها على نقود بل انهم في كثير من الاحيان يدفعون من نقودهم و

يتركون اهلهم و أصدقائهم و بلدانهم و يضحون بحياتهم ليذهبوا الى قارة أخرى من أجل تحسين معيشة أناس لا يعرفونهم بل و لا يشاركونهم في لغة و لا دين و لا عرق. و حتى أشد الناس حبا للنقود قد لا يقوم بربع هذه الأعمال و التضحيات التي يقوم بها أمثال هؤلاء الناس المتطوعين.

ثم عندك الأعمال الأسرية و الصداقات. فالابن يعمل لأباه , و الصديق يعطي صديقه و يعمل له الكثير من الأعمال بالرغم من أنه لا يتقاضى و لا حتى ينتظر منه أي نقود. و هل يوجد أعظم من خدمة أعضاء الأسر لبعضهم البعض, و الأصدقاء لبعضهم البعض؟ الكثير من هذه الأعمال لا تستطيع أن تشتري نصفها بالنقود.

و عندك الأعمال الدينية. فالمليارات من الناس تقوم بالأعمال الطقسية يوميا و أسبوعيا و شهريا و سنويا, أعمال دقيقة و متقنة, بل منها أعمال تكلف نقود, و منها أعمال يجمع لها الناس طوال حياتهم من أجل القيام بها. و يقومون بهذه الأعمال عن رغبة شخصية, عن رغبة في ثواب باطني و بعد الموت عند البعض, أو بسبب خوف من عذاب جسماني أو نفسي في هذه الحياة أو بعد الموت. و هذه طائفة كبيرة من الناس و هذه أعمال كثيرة و كلها لا ينتظر منها أي نقود بل هي بحد ذاتها مكلفة من ناحية الجهد و الوقت و النقود.

و العجيب أنه حتى في مجتمعات اليوم القائمة على النقود فان الذي يعمل بحافز النقود عادة ما يكون محتقر اجتماعياً كالعاهرة و ما يسمى عندنا بالمصلحجي. ان كنا رضينا بالنقود كواسطة لشراء الأشياء و الناس, فلماذا نحتقرهؤلاء؟!

بل الأكثر هو أن الأعمال التي يحفزها كسب النقود هي في الأعم الأغلب أعمال فيها ضرر و غش اذ يريد أصحابها تقليل التكاليف من أجل زيادة الأرباح. فيسيؤون العمل و قد يضيفون مواد كيميائية و ما شابه من السموم لا لشيء الا لكي يكسبوا المزيد من النقود. و عندما يعمل المدرس لكي يكسب النقود فهل سيدرس فعلا أم أنه سيعمل أي شيء مهما كان ضعيفا طالما أنه يضمن بقائه في العمل. و عندما يعمل البناء أو المقاول بحافز النقود هل سيهتم باتقان عمله لو علم طريقا يضمن له ربح أكثر و جهد اقل و لو أضر بالذي يبني له؟

ان العمل أي عمل مرهون بحافزه, و اذا زال السبب زال الأثر, و اذا تغير السبب تغير الأثر , و اذا ضعف السبب ضعف الأثر. فأقولها كقاعدة عامة و لها شواهد لا حصر لها: كل عمل محفز بالنقود هو عمل فاسد على مستوى ما. و الناس تعرف ذلك و لكن يظن الغافل(أو المضحوك عليه بأفكار عباد النقود!) أن سبب الفساد هو "سوء الأخلاق" أو "عدم الخشية من الله و ضعف مراقبته" أو "الأنانية" و ما شابه من الأوهام. الا أن الحق هو أن سبب الفساد الأصلي هو وجود النقود و كونه محفز العمل و الدافع اليه. بغض النظر عن الشخص لو كان نبيا أو شقيا. و لذلك ترى الموظف مثلا فاشل متكاسل في عمله الذي لا يهمه منه سوى أن "يكسب لقمة عيشه" و لكن من الناحية

الأخرى تراه متقن في لعب الورق و حسابه, و متقن في لعب كرة القدم أو القراءات الفلسفية الطويلة و الكتابة , أو موسيقي رائع, و غير ذلك من الأمور التي يقوم بها بسبب حافز اخر غير النقود, بالرغم من أن هذه الأعمال الأخرى أصعب بكثير جدا من الوظيفة و مع ذلك يقوم بها بشغف و اتقان و مثابرة و قد يسهر في سبيلها الليالي الطوال.

فعلى العكس تماما مما يظنه عباد النقود, فان كون النقود محفز للعمل هو أمر سئ جدا في الغالب الأعظم من الأعمال, و أكاد أقول كلها لولا العقل الحذر الذي لا يستطيع أن يجزم بالعمومية المطلقة الا في حالات استثنائية نادرة جدا. لماذا يتذمر الموظف من عمله و لا يتذمر صاحب العمل التطوعي او الديني و الذي يبذل من الجهد أضعاف ما يبذله الموظف؟ من شوه مؤسسة الزواج و العلاقة بين الذكر و الأنثى كالنقود؟ من حرف الدين الا "العلماء" الذي يأخذون أجرتهم من الحكومة أو الناس: هذا يحرف ليذلل الناس, و هذا يحرف ليرضي غباء الناس؟ من خلق الحروب العالمية الا أصحاب النقود و ان لم يكونوا السبب الرئيسي الفرد فهم من أكبر الأسباب؟ من أغرق البلاد بالديون الا البنوك أرباب النقود؟ هل يموت الناس و يتعذبوا من الأمراض في الكثير من الأحيان الا لأن الأطباء يريدون الورق الملون لكي يعطوا علمهم للناس أو شركات الصيدلة الذين يخلقون أدوية سيئة ليكسبوا مزيد من الربح (و قد يخلقوا الامراض ايضا ليصنعوا بعدها الدواء فيكسبوا الكثير)؟ هل انتشرت أكثر الجرائم الا بسبب النقود مباشرة أو غير مباشرة؟ من كل عشرة مصائب في المجتمع تسعة بسبب النقود , و الأخير متأثر بالنقود أيضا بوجه أو باخر. قد تقول أن هذه مبالغة و هي أن ننسب كل المصائب الى النقود. نعم معك حق, الا أنك تنظر الى النقود من زاوية واحدة و بدون أن تحسب أثر التسلسل. فمثلا, شاب ينظر الى ممثلة جميلة متزوجة من رجل قبيح و لكن ثري, فيكره القيم و الفكر المستنير, و يكره كل الناس الذين لا يعبدون النقود أو يمكن أن يفيدوه بالنقود, و قد لا يبالي بالسرقة على كل المستويات, و قد يحتقر النساء عامة لانهن يعظمن الرجل بسبب ثرائه (و هو نفسه ليس ثري!) و قد و قد... كل ذلك من أثار وجود النقود في هذه الزاوية من الحياة. فعندما نقرر أنها سبب تسعة أعشار المصائب لا يعني وجودها بطريقة مباشرة فورية, و لكن أيضا بحسب التسلسل و الاثار البعيدة و النفسية.

فاذن أسوأ محفز للعمل هو هذا الورق الملون و اخوانه.

2(النقود محفز الابداع)المبدعون على مر التاريخ هم في الغالب أناس لا يبالون كثيرا أو نهائيا بالأموال و العلاقات الاجتماعية و النفاق الملازم لهما, بل ان الانعزالية و استمداد اللذة و الكبرياء من التفكير لنفع للابداع من الورق و لوازمه في كثير من الاحيان. بل ان الكثير من المبدعين أبدعوا روائعهم في ظل الفقر أو قريب منه. الابداع ابن الرغبة في الكبرياء و ليس ابن النقود. و هل سمعتم يوما عن عالم قال "لن أفكر الا ان أعطيتموني نقودا"؟ و حتى ان وجد مثل هذا, فكم نسبة أمثاله الى الراقين؟ و حتى ان وجد, فماذا نتوقع من مثله!

بل ان المبدع يموت عندما يعجبه المال غالبا. و يتوقف عطاؤه من القلب و يصبح همه الكسب, و بالتالي يبدأ يموت أمام الناس. و ان أكثر الناس يكرهون الذي يعبد المال خاصة اذا كان من العظماء في أعينهم, و يشعرون بنوع من الخيانة. فمثلا رجل الدين الذي يأخذ المال على تعليمه يسقط في أعين الناس و لا يقارن بالذي يعلم بدون أن يطلب الأجر منهم. و كذلك الكثير من المبدعين ماتوا بسبب تحول عطاءهم من عطاء مدفوع من القلب الى عطاء محوره الكسب.

و كثير من الذين يصنعون و يتفننون في صنع الأسلحة المدمرة و المخدرات بأنواعها هم مبدعون مدفوعين بالنقود. و الشركات التي تنتج الأدوية و همها الرئيسي هو الكسب لن تبالي باصدار دواء فاسد اذا كان اتلافه سيكلفها خسارة, و لهذا حوادث مشهورة قتل فيها الكثير من الناس. و كذلك الشركات التي تنتج كل يومين جهازا جديدا له مدة صلاحية معينة لكي يعود الناس و يشتروا منهم مرة أخرى بالرغم من استطاعتهم أن ينتجوا جهازا له عمر أطول و لكن هذا سيؤدي الى خسارتهم أو تقليل ربح كان بامكانهم كسبه اذا قدموا نفع الناس على مصالحهم المالية. و كذلك شركات الاعلان التي تسعى الى جعل الناس تشتري أشياء لا تحتاجها فعلا و تصنع الحاجة و تفتعلها بأساليب نعرفها جيدا.

فالنقود تقتل الابداع النافع في أكثرالأحيان, و تقتل الكثير من الابداع عامة , و كم من مبدع لم يستطع تنفيذ مشروعه لأنه لا يملك أن يشتري الناس و الأشياء؟ و حتى الذي يبدع فعلا بدافع المال فانه لن يستفيد من ابداعه عامة الناس, بل سيكون همه أن يخفض سعره حتى يغلب خصمه المنافس, و قد تحتكر بعض الطبقات الثرية هذا الابداع. و قليلا ما يستفيد عامة الناس من شيء جميل و نافع, و المانع غالبا يكون السعر الذي لا يملكونه. بالرغم من تحقق الحاجة و وجود الكمية الكافية.

و كما قيل في المثل: الحاجة أم الاختراع. و ليس النقود. فالناس هم الناس, و اذا احتاجوا الى أمر فانهم سيجدون طريقة له كما يفعلون اليوم تماما بل أحسن.

فهذه أيضا فكرة واهية لا أساس واقعي قوي لها.

3(النقود ضرورة لتقييم الأشياء بمعيار موحد) أولا لماذا نحتاج أصلا أن نقيم الأشياء بمعيار موحد؟ يقال: لأن المنتجات محدودة و طلبات الناس غير محدودة, فاذا وضعنا المنتجات كلها بالمجان فان الناس ستتقاتل على هذه المنتجات, و بما أنه لن تستطيع المنتجات أن تلبي كل حاجات الناس فاننا اما أن نقيد انتاجنا و هذا غير نافع بالاتفاق, و اما أن نقيد طلبات الناس, و بما أننا لا نملك أن نقيد طلبات الناس النفسية فاننا لا نملك الا أن نقيد

طلباتهم جبرا عن طريق تسعيير المنتجات بحيث لا يملك أن يحصل عليها الا من يملك سعرها, و سعرها سيتحدد بناء على معيار الطلب و العرض.

فهذه الحجة المشهورة تدعي أمور نحتاج أن نفككها و نحللها و ننقدها كل على حدة حتى يستبين الأمر. فهي تدعي أن المنتجات محدودة و طلبات الناس غير محدودة. نعم المنتجات محدودة مثل أي شيء اخر في العالم. و لكن طلبات الناس أيضا محدودة. فالطعام له حد فالانسان لا يملك أن يأكل الا بقدر, و كذلك في اللباس و السكن و الصحة . فكل هذه لا يحتاج الانسان الا الى قدر معين منها في الحالة السوية أي باستبعاد الكنز و الرغبة في الكبرياء الجسماني الخارجي الوهمي و التي خلقها وجود النقود. فلا يصح أن نخلق المرض ثم نجعل خالق المرض هو العلاج! وجود النقود هو الأساس الذي حرف الغاية من الأمور المعيشية من كونها وسيلة للراحة الجسمانية الى كونها وسيلة للكبرياء. فمثلا الطعام النافع المرغوب للصحة حتى في ظل الوضع الراهن يغلب عليه البساطة و الرخص, و لكن ترى المطاعم الفاخرة تقدم طعام أحيانا كثيرة يكون مقرف و قليل و لكن سعره عال جدا بالرغم من تكلفته القليلة بالمقارنة. و انما يدفع الناس للشعور بالكبرياء من أنهم أكلوا في المطعم الفلاني. و كذلك في اللباس, ترى المرأة مثقلة بأشياء كثيرة تزعجها و تعذبها و لكن مع ذلك تدفع في سبيلها الكثير من المال و الجهد (و العهر و ازعاج الزوج أحيانا!) فقط للشعور بالكبرياء (و هذا الى أن تأتي امرأة أخرى عندها أكثر مما عندها فتفسد عليها فرحتها بالطبع). و كذلك في السكن. فوجود النقود خلق المشكلة, فلا تأتوا و تظهروا النقود على أنها العلاج. مثلكم كمثل الذي قيل فيه : جرح عيني ثم جاء يكحلها, جاء يكحل عيني فعماها! و حتى المنتجات ليست محدودة بالدرجة التي تصورونها. بل ان الكثير من البلدان تلقي الأطنان من الطعام في البحر حتى "لا ينزل سعره في السوق"!!

يقولون أن الناس ستتقاتل اذا جعل كل شيء بالمجان. هل هذا يعني أن الناس الان في سلام و حب و وئام؟! هم الان أيضا يتقاتلون, و يتحاسدون و يكيدون لبعضهم البعض و يتاجرون بالبشر, و يسرقون و يغشون و كل ذلك مما هو معروف و مشاهد. فكعادة هؤلاء المتدينين المتعصبين يقولون كلاما لا يفهمونه هم أنفسهم. و من زاوية أخرى, في ظل وضعنا الراهن, ماذا سنفعل اذا وجدت سيارة واحدة في معرض و جاء رجلين كلاهما يملك سعرها؟ هل سيتقاتلون؟ لا . هل سيتذابحون؟ لا, و لكن ستعطى للأول. فاذا جاؤوا في نفس الوقت, و هو غير وارد كثيرا في الحياة العملية أن يأتي اثنان في نفس الوقت تماما و لكن فلنفرضه جدلا و لنحسب حساب كل صغيرة, فسنفعل تماما كما سنفعل اليوم في ظل نظام النقود لو جاء اثنان يملكان المال الكافي لشراء السلعة و جاءا في نفس الوقت تماما, فاما أن يتنازل أحدهما بطيب خاطر لصاحبه أو تقام بينهم القرعة. المجان مثل أن يكون كلاهما يملك نفس المقدار من المال. فكما أننا نحل مشكلة تساوي المال نحل كذلك مشكلة رغبة اثنين في سلعة واحدة معروضة بالمجان. و في ظل نظام راقي لا يوجد فيه نقود فان النزعة التدميرية و الاقصائية الجسمانية ستضعف الى حد كبير, كما نجد اليوم بين الأصحاب و الاخوان من الدين الواحد (فعليا و ليس اسميا فقط) الذين يعيشون في بيت واحد. فعلى كل الأوجه لا قيمة لتكهنهم بتقاتل الناس بسبب عرض المنتجات بالمجان. نعم قد يقع مثل هذا في بداية تغير النظام, و هذا من ضرورات التغيير , و لكنه لن يكون حالة دائمة ابدا, خاصة اذا اخذنا الامور بالتدرج و توعية الناس و تحقق اختيارهم لرفض النقود و احلال المجان.

يقولون نحن لا نملك أن نقيد طلبات الناس النفسية. على أي أساس تدعون هذا؟ بل نستطيع أن نقيد طلباتهم النفسية. و أنتم اليوم تقيدون طلبات الناس النفسية فعلا في كل المجالات. الانسان قد يرغب في قتل اخر و لكنه مقيد لا يستطيع أن ينفذ خشية من القصاص. و قد يرغب في مضاجعة زوجة جاره و لكن قيمه الدينية تقيده و نتهاه عن ذلك. العمال قد يرغبون في الثورة على الحكومة و لكن يقيدهم الخوف من بطش الحكومة. انظر حيثما شئت تجد قيود على طلبات الناس النفسية. و في ظل نظامنا الراقي ستكون القيود موجودة و لكنها ستكون نابعة في أكثرها من طبيعة النفس التي ترغب في الراحة. أنتم خلقتم وحوش بتسعيركم ثم تحقرون الناس بسبب وحشيتهم!

يقرون بأن التسعير يحجب المنتج الا عن من يملك سعره. و هنا الظلم الأكبر و الضرر العظيم لهذا النظام, و هنا يتبين السبب الحقيقي لوجود هذا النظام. فالمنتج أو الخدمة لا تقدم بناء على الحاجة الفعلية و لكن بناء على وجود النقود الكافية لديك. و لهذا خلقت الطبقة التي أحب أن أسميها "القارونية" النقود. حتى يستطيعوا أن يشتروا كل الناس و الأشياء. فاذا كان لكل شيء سعر نقدي, و كانوا هم يحتكرون خلق النقود, فالنتيجة البديهية هي أنهم يستطيعون شراء أي شيء يريدونه, اذ يستطيعون طباعة أي مبلغ يريدونه. تصور لنا بعض الأفلام أن عصابة تسعى لسرقة الألواح التي يطبع بها البنك المركزي النقود حتى يستطيع اللصوص ان يطبعوا من النقود ما يشاؤون و يغتنوا الى الابد بدون اي عمل اخر, فما ظنك بالذين يملكون البنك المركزي ألن يطبعوا ما يشاؤون؟!. و لذلك ترى رجال الحكومة و عوائلهم من أقل الناس انتاجا في الواقع و في نفس الوقت أكثرهم مالا و راحة مادية. و من ناحية أخرى ترى أكثر الناس عملا و نفعا للمجتمع في الواقع هم من أقل الناس مالا و راحة مادية! عدل راقي أليس كذلك؟ خلق النقود بمختلف صورها هو الوسيلة الكبرى التي اخترعها بعض الناس لكي يستعبدوا الناس و يضعوا أيديهم على كل ما يشاؤون. و هذه هي الحيلة الوحيدة الموجودة لاستعباد الناس, و ما عداها من فروعها. و اني شخصيا اذا جاءني انسان يعرض علي فكر سياسي أو اقتصادي أو ديني أو اجتماعي فان أول سؤال أسأله حتى قبل السلام و الاسم: هل تؤمن بوجود اله النقود؟ فان كانت الاجابة نعم فقد انتهى الحوار بيني و بينه و لا أضيع وقتي مع خرافاته اللاحقة, اذ ما هو الا من عبيد قارون و أنا أعلم قارون جيدا بل و أكثر منه و لذلك لا احتاج الى أن أسمعه.

كانت الحكومات في السابق تستعمل الذهب و الفضة كنقود. فاذا سألت أحد العوام (و قد يكون يحمل شهادة في الاقتصاد!) و لماذا الذهب و الفضة بالذات؟ قد يقول: لأنهم معادن ثمينة. أو لأن الذهب و الفضة نادري الوجود. أو غير ذلك من أفكار تجعلك توقن بأن شهادته في الاقتصاد شهادة زور. من الذي يعطي القيمة للشيئ؟ نحن. من الذي يقول أن هذا ثمين و هذا غير ثمين؟ نحن. هذا الحجر الملون ليس له أي قيمة بحد ذاته. و هذه من البديهيات, أو من المفترض أن تكون من البديهيات. فمثلا, لحم الخنزير قد يساوي 100 ريال في أمريكا و لكن لا يساوي 3 ريالات في مكة المكرمة, بل قد لا يشتريه أحد منك. الناس هم الذين يخلعون القيمة على أي شيء جسماني أو فكري. ان الذهب كان يستخدم لأنه فعلا نادر الى حد ما (مثله مثل باقي الأشياء على اختلاف قد لا يؤبه به) و

لكن الواقع أن الذهب كان النقد المفضل لأن الحكام وحدهم كانوا يملكون وسيلة استخراجه. هل تعلم ما مقدار الناس و الجهد و الوقت الذي يحتاجه استخراج الذهب في الظروف العادية؟ الاف العبيد أو المستعبدين الذين يعملون تحت تأثير السياط, يكسرون الحجر بأيديهم المجردة و ليس بالات كاليوم. و كان الحكام هم وحدهم الذين يستطيعون فعل ذلك على مستوى دائم. فاختيار الذهب لم يكن لجماله و لا لخصائصه و لا لندرته و لا لأي شيء سوى كلمة واحدة: الاحتكار. و لن ترى مؤلف قاروني يبين ذلك (حسب اطلاعي المتواضع) , و قد اطلعت على كتاب لاقتصادي كبير من امريكا اسمه بيتر برنشتاين و هو يهودي, كتب كل تاريخ الذهب من أقدم العصور الى يومنا هذا في مجلد ضخم نسبيا مكون من نحو 600 صفحة في مؤلف اسمه "سطوة الذهب", و لم يذكر أي شيء عن الحقيقة الوحيدة الواقعية لتفضيل الحكام للذهب أي أنه أحسن وسيلة لاحتكار صناعة العملة, و لكونهم يستطيعون استعماله دوليا كوسيط للتبادل مشترك الى حد بعيد. و لا نعجب من تكتم هذا الاقتصادي (اليهودي) فهو أمر متوقع منه و من غيره من عبيد المال. و لذلك عندما تطور الوضع, و استطاعت الحكومات أن تحتكر صناعة النقود (و هو سر وجودها و أساس أعمالها) فانها تخلت عن الذهب كوسيط تبادل بل حتى كمعيار للنقود الورقية. و الان وصلوا الى النقود الالكترونية. فالغاية من صنع النقود تقوم على قاعدة واحدة: أحسن طريقة للاحتكار بأيسر الطرق الممكنة. في القديم كان الذهب, واليوم هو الورق و غدا هو الالكتروني. فالجوهر واحد و الصور تختلف.

و التسعير ليس دائما مبني على قانون العرض و الطلب (على فرض أن هذا القانون نافع أصلا) و لكن في حالة الاحتكار مثلا يستطيع المحتكر أن يرفع سعره كما يشاء. و اذا وجد أكثر من عارض و لكنهم اتفقوا سرا على رفع السعر سويا فان هذا أيضا يتحكم في السعر. و من ناحية أخرى, فان بعض المنتجات تحجب كل كمياتها عن السوق حتى يرتفع سعرها, كما يقال في الالماس مثلا, فان الكميات الموجودة منه هائلة الا أن أكثرها يحجب و لا ينزل منها أربابها الا بقدر معلوم حتى يحافظوا على مظهره الذي خلعوه عليه من أنه شديد الندرة (و تستطيع أن تطلع ان شئت على الفظائع التي يقوم بها هؤلاء في حق الشعب الافريقي مثلا في سبيل الاستيلاء على مناجم الالماس المتواجد بكثرة في تلك القارة) . واذا لم يستطع الصانع أو المحتكر أن يرفع سعره كما يشاء لسبب أو لاخر (كقانون مثلا) فانه سيعمل على تخفيض تكاليف الانتاج, و الذي يعني زيادة شقاء العمال, تخفيض أجورهم و طرد بعضهم, و جلب مواد أرخض و لو كان فيها ضرر على المستهلكين. او كل ما فات مجتمعا.

فوجود التسعير هو من أكبر أسباب شقاء العمال, و صعوبة المعيشة, و انخفاض الجودة. و بالتالي اذا أزلنا التسعير فسيأتي عكس هذه الثلاثة الى حد ما اذا اكتمل فهم الناس للمنهج الراقي و العمل به. او بعد ان يكتووا بنار المنهج النقدي, و هم يكتوون فعلا.

يقولون ان الذي يملك السعر يملك الخدمة و الشيء. فماذا عن الذي لا يملك السعر, أيموت جوعا او قهرا؟ بل يتحول الى فقير أو عبد عند من يستطيع أن يهبه شيء من هذه النقود. و لذلك الذين يزعمون انهم يريدون ازالة الفقر هم

اما يخدعون أنفسهم أو الناس أو كلاهما. الفقر لا يزول في ظل تظام التسعير, الفقر أخو التسعير اذ كلاهما من عذاب السعير.

فكما رأينا للمرة الثالثة, فكرة مشهورة مزخرفة و لكن لا تلبث أن تزول اذا حللناها و نظرنا في الحياة الواقعية.

4(لن نستطيع ان نوزع الانتاج بعدل بدون وسيط النقود) هذه القشة الأخيرة و للأسف هي أضعف من كل ما سبقها, بل تناقض ما احتجوا به قبل قليل. ففي ظل نظام النقود الذي "يملك السعر يملك الشيء" فهل هذا هو العدل في التوزيع؟ أولا ما المقصود بكلمة "عدل" هنا؟

يقال أن العدل هو أن تأخذ من المجتمع بقدر ما أضفت اليه. فمثلا عندما تملك ورقة مكتوب عليها 100 ريال فهذا يعني أنك أضفت الى المجتمع من الانتاج أو الخدمات ما قيمته 100 ريال. فهل هذا هو الواقع؟ بالطبع لا. أقل الناس انتاجا للأمور المعيشية الحقيقية هم من أكثر الناس مالا. و أول هؤلاء أصحاب البنوك. هل يقدم هؤلاء شيء من أمور المعيشة الخمسة؟ لا. الممثلين و الموسيقيين عملهم هو أن يكذبوا بطريقة محترفة تجعلهم يظهروا لنا أنهم صاديقين و أن يدندنوا على الالات أو بأصواتهم المجردة و مع ذلك هم من أكثر الناس مالا. لاعبي الرياضات المختلفة ككرة القدم مثلا هل يقدمون شيئا حقيقيا للناس؟ لا و مع ذلك يتقاضون مبالغ خرافية أحيانا. رجال الطبقة الحاكمة و عوائلهم عندهم أرصدة شبه مفتوحة أو مفتوحة و هم من أكسل و أغبى خلق الله في كثير من الأحيان. فليس كل من يأخذ من المجتمع يكون قد أضاف اليه. بل الواقع ان اكثر الناس اخذا من المجتمع هم اقل الناس اضافة اليه.

يقال أن العدل هو أن نعطي كل انسان بقدر جهده الذي بذله في العمل. فاذن يجب أن يموت كل الأطفال لأنهم لا يبذلون أي جهد. و كذلك كل الشيوخ. و كل طلاب المدارس, و كذلك كل المرضى المزمنين, و كل العاطلين عن العمل طوعا أو كرها.

فيبقى المعيار الوحيد الصحيح و الشامل و الراقي و الواقعي للعدل و هو أن يعطى كل انسان على قدر حاجته. فهذا لا يحتاج الى وجود النقود, بل عندها سيكون وجود النقود سبب لدمار المجتمع و مرضه كما هو الحاصل فعلا. اذ قد يكفي الانسان 1000 ريال في الشهرمن المنتجات و الخدمات و لكنه يملك مليون.فيقوم بسحب باقي المليون من التداول و بالتالي ينزف جسم الاقتصاد. و أحسب أن أكثرنا يعرف أمثلة عن تجار يملكون مئات الملايين في الحسابات و هم من أبخل الناس, و لعلك اذا رأيت أحدهم في الشارع تظنه لا يملك قوت يومه. و الانسان يأخذ بقدر حاجته في بيته و لا حاجة للنقود. فهل يوجد في بيتك أيها السامع أي نظام نقدي لتوزيع الطعام ؟ كلنا أو غالبيتنا نعيش في ظل نظام المنفعة الراقي في بيوتنا, و لكن مجتمعاتنا هي الجحيم. فنحن لم نبتكر نظاما من

العدم أو نحلم أحلاما نريد تطبيقها. نحن نعيش في ظل هذا النظام الراقي في بيوتنا و نريد أن نحول بلادنا الى بيت كبير. اقتصاد المعرفة هذا هو نظام الأسرة في أصله.

فالتوزيع عقليا و واقعيا (و كما تمارسه المؤسسات الحكومية المجانية اليوم) يجب أن يكون قائم على أساس المنفعة الواقعية التي يحتاجها الفرد فعلا بناء على الرغبة في صحة الجسم.

الانسان مدفوع بالكبر. فاذا منعت عنه شيئا فانه سيرغب فيه شعوريا أو لاشعوريا. و بعد أن يحصل عليه لعله سيرفضه لو لم يكن يحتاجه. و هل قصة ادم غريبة عنكم؟ كل ثمار الجنة حلال الا شجرة واحدة, فترك الانسان كل الحلال و ذهب الى هذه الشجرة و لو كان بعصيان رب العزة. فهل سيبالي الانسان بعصيان قانون أو بشر حقير في سبيل تحصيل ما منع منه؟ و لكن من الجهة الأخرى, في البيت يوجد كل شيء مجانا. و قد ترى الأم تصرخ في وجه ابنها ليأكل فتراه صائما أو يمارس حمية! يقول الواهم "لو جعلنا المنتجات مجانية فسيأخذ كل أحد كل شيء و يتضارب الناس" أقول هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين. هل أنت يا صاحب هذا الاعتراض تذهب الى الثلاجة في بيتك و تجمع كل الطعام و تخبئه في خزانة غرفتك؟ لو علمتم أحدا يفعل هذا لذهبتم به الى طبيب نفساني و لما احتججتم بفعله. ثم لماذا تأخذ فوق حاجتك؟ لا يخزن المال الا من يخشى أنه سيحتاجه في يوم ما, فاذا كان كل الانتاج دوما مجاني فلن يخاف أحد. هذه العقلية التي تسعى الى الكنز و القتل في سبيله و عدم المبالاة بالناس هي من نتاج نظام المال الحالي, هو الداء و هذه أعراضه. اذا زال الداء ما هي الا فترة بسيطة و تزول الأعراض او جزء كبير جدا منها. وجود المال هو الذي فرق بين الناس في الأصل. و بحكم العادة ما يزال في لاشعور البعض أن الناس متفرقين و متعادين, و هذا صحيح لأن النقود تخلق العداوة و الفرقة بطبيعتها. فاذا سقط الأصل سقطت الفروع.

و اذا نظرنا الى البطالة سنرى أنها لا يمكن أن تحل في ظل نظام النقود.المفترض أن تكون الالات عبيد الناس. فكلما ازداد تطور الالات قل عمل الناس. و لكن عندما يجعل العمل سبب كسب المال, و المال سبب كسب المعيشة, فان انعدام العمل يؤدي الى الموت أو الفقر و الخوف. و الواقع أن تطور الالات يقلل من الحاجة الى العمال كل يوم, فما كان يحتاج الى الف عامل أصبح يحتاج الى 3 عمال فقط أو أقل فقط لمراقبة الالة و صيانتها. فما الحل؟ ان تطور الالات يقلل الحاجة للعمال, و وجود نظام النقود يوجب على كل الناس ان تعمل لتعيش و تستمتع. فاما أن نستغني و نثور على الالات (و هو ما وقع و يقع فعلا كما هو معلوم للمطلعين) و هذا غباء و شقاء محض اذ الالة عبد لنا فلماذا نقتله؟ و اما أن نبقي على الالات (و هو ما يفضله أرباب المال لانه يزيد من أرباحهم, فالالة تقوم بالعمل أحسن و أرخص من البشر) و عندها سينتشر الفقر أو الخوف من الفقر, فتنتشر الجرائم و بيع الممنوعات المضرة و بيع البشر لصالح لقمة العيش, ثم عاجلا أم اجلا تتفجر الثورات في كل مكان.من المعلوم أنه حتى اليوم لا نحتاج فعلا الى أن يعمل كل الناس حتى تتوفر المعيشة الكريمة للكل. فحتى في ظل هذا النظام الطغياني الفاشل فان عدد العمال الحقيقيين الذين ينتجون أشياء حقيقية(على عكس التسلية النفسية و المصائب

الناتجة من وجود النقود) قد لا يتجاوز في أفحش التقديرات 50% من عدد سكان الأرض, و النسبة الأقرب الى الواقع هي 30%. فاذا أضفنا تطور الالات بقوة و استعمالها بقوة انخفضت النسبة أكثر. فلن نحتاج أبدا الى عمل كل الناس. ففي ظل نظام المال الحالي نحن بين امرين: اما ثورة على الالات و اما ثورة على الحكومات. أما الثورة على الالات فغباء محض كما ذكرنا, اذ ان الالة وسيلة لراحتنا, و وجود الالة ليس جذر المصيبة. جذرها وجود وسيط لتبادل خيرات الأرض و الناس. و أما الثورة على الحكومات فعمل أغبى اذ ما الفائدة من تغيير الملابس ان كان الجسم واحد؟ الحكومة صورة مسرحية فقط, الحقيقة هي وجود المال كوسيط, و كما أن الله يكره الأصنام فكذلك الله يكره النقود. فاما أن تثوروا على أنفسكم و النظام المالي كله و تتعلموا أن تتعاونوا و اما أن تصرخوا و لن يجيبكم أحد. ان لم تؤمنوا بأنفسكم فلن يؤمن بكم أحد.

فاذن نخلص الى هذه النتيجة: اما أن يحترق الناس (و هو الواقع), و اما أن يحرق الناس نظام النقود.

و نلاحظ كذلك أنه لا يوجد مستند فكري وواقعي لنظام النقود و وسائط التبادل. و هذا أمر مشهور خاصة عندما يحاول النظام القائم على سطوة السلاح بالبحث عن أسس فكرية ليدعم نظامه فتكون النتيجة مهزلة من مهازل العقل البشري. ترى ذلك في الأديان الالهية في كثير من الأحيان, اذ هذه تقوم على زرع العقائد في الأطفال الذين لا يفرقون بين حق و باطل و لا يملكون أي وسيلة أو رغبة في النقد و بحكم العادة و بضع عقد نفسية فان الطفل يكبر على هذه العقائد و يراها أنها الحق الذي لا يختلف عليه العقلاء! فيأتي هؤلاء و يبحثوا عن اسس فكرية و حجج واقعية ليدعموا عقائدهم فتكون النتيجة أيضا مهزلة من مهازل العقل البشري. نظام المال قائم على السلاح فقط. الطبقة التي تملك أن تعطي القيمة التي تشاء لما تشاء و ما الناس الا تبع لهم "و من خالف هذا فله هذا" أي من لا يؤمن بما يقولون فليس له الا الرصاص أو السجن أو التشريد. حسنا فعلوا, و لكن نرجوا أن يبقوا على هذا الأساس و لا يشوهوا نظامهم و يكشفوا أنفسهم باصطناع أدلة لا تدل الا على مشاكل في نظام عقولهم و رؤيتهم.

و هذه أهم قواعد اقتصاد المعرفة: غاية العمل ان لا نعمل. الالات عبيد الناس. الحاجة هي سبب الأخذ. أساس اقتصادنا مبني على مواردنا الطبيعية و البشرية. نسعى الى التطور بكل قوتنا. تعاملنا مع الدول الاخرى(القائمة على المال) مبني على تبادل ما نحتاجه فعلا عن طريق بيعهم أمور الزينة و التفاهات الكبريائية التي يحبونها مقابل شراء أراض و منتجات نافعة من عندهم, ثم اعطائهم ما وصل اليه علمنا بمقابل, ثم ما فاض عن حاجتنا, و نسعى الى استقطاب علمائهم. و قد فصلنا هذه الأمور, و بعضها يشرح نفسه بنفسه, و قد نجعل كتاب اخر للتفاصيل الأخرى. و لكن لا حاجة لاضاعة الوقت في فرع طالما لم يقبل الناس الأصل. فعندما يرفض الناس الظلمات سيأتي النور.

لن يزول نظام النقود لأن أربابه أو عبيده(الذين يحلمون يوما بأن يملكوه و يستعبدوا الناس بدورهم) سيعشقون "الحقيقة" و يترنمون بها و يتنازلوا طوعا عن سلطانهم لها هذا لن يحدث. و لا تتوقعوا حدوثه. بل لعل الفقراء و

اهل الطبقة الوسطى سيحاربون زوال النقود اذ هؤلاء الأغبياء يحاربون ما ينفعهم بسبب اعتيادهم على سوط أسيادهم. و العادة عبادة و المعبود رب يطاع في السراء و الضراء. ان الطريق الوحيد هو أن يزداد عذاب أكثرية الناس أو يفهموا (و هذا نادر فلا نعول عليه كثيرا) ثم اذا عرفوا المخرج فسيسلكوه. و طريق ذلك ليس بقتل أحد أو القيام بأي عنف جسماني, هذا لن يجدي شيئا. الفهم هو قوتنا الوحيدة. فاما الفهم عن طريق الدرسة و اما الفهم عن طريق العذاب. فان لم يقبل اكثر الناس هذا الامر عن فهم و شعور عميق, فليس امامنا الا ان ننتظر, ننتظر ازدياد العذاب و الشقاء في كل مكان, ننتظر و نرقب انتشار الثورات في كل مكان على مستوى الفرد في نفسه و في اسرته و في بلدته و في العالم ككل. فيظهر ان اكثر الناس لن يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم.

و ليعلم الكثرة في أي مجتمع أمرين: لا تحلموا بأن يتحسن حالكم تحت ظل نظام النقود. لأن النظام في صلب تكوينه يوجب على القلة أن تستغل و تسحق الكثرة. و من هنا يكسبون. فاما أن تصبروا و تستمرؤوا العذاب و اما أن ترغبوا في حرق كل النقود و أخذ اقتصاد المعرفة كله. و ثانيا, اعلموا ان راحتكم لن تتم بأن تسرقوا النقود و تتمنوا بأن تصبحوا سادة, قد ينجح البعض, القلة, و لكن أكثركم محكوم عليه أن يموت كما ولد و في نفس الطبقة. فعندما تقرروا أن تكفروا بهذا الاله عندها ستجدوا الهكم الحق. "فأما الزبد فيذهب جفاء و أما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض".

(عن كون الجنس أعلى متعة في الأرض)

قد يرى البعض أن كتاب موضوعه اقتصادي يجب أن لا يستطرد في البحث النفسي او العقلي او الروحاني مثلا. و لكن هذه الرؤية تحتاج الى اعادة نظر, خاصة اذا أخذت على اطلاقها. العلوم-المتعلقة بالناس خصوصا- كلها متصلة متشابكة. و على التحقيق, أي تغير يطرأ على علم فانه يؤثر على كل العلوم الأخرى, و يتناسب مقدار هذا التأثير بحسب مقدار التغير و عمقه و جذريته. و من باب التدقيق في بعض الفروع المعرفية تنفصل المعارف و تتمايز. و هذا التمايز ليس لأنه يوجد انفصال تام بين فرع و اخر, و لكن من باب زيادة التعمق و التخصص في الفرع. و عندما نكون بصدد موضوع "الاقتصاد" و الذي يعنى بموضوع المعيشة الجسمانية للبشر خصوصا, و بالنظر الى أهمية هذا الموضوع بل أساسيته بهذا الاعتبار, فانه لكي نخرج بنتيجة لها وزن لابد أن نأخذ بعين الاعتبار مجمل الحالة البشرية و واقعها الارضي. هذا لا يعني أنه لا يوجد بعد روحاني للناس, و لكن لأنه يقع الاختلاف بين البشر في كل مسائل الروح بلا استثناء, بداية من وجود شئ اسمه روح أصلا و انتهاءا بأدق تفاصيلها, فانه لا يمكن تأسيس شئ له قاعدة صلبة على مثل هذا الاختلاف. و لهذا يجب أن لا تعنى الانظمة المدنية الاجتماعية-لنقل "الدولة" على سبيل الاختصار- الا بالبعد الظاهري للناس. أي ما له علاقة بسلامة أجسامهم. و أما ما عدا ذلك من شؤون الفكر و الروح و الفنون و التعاملات الشخصية فيجب أن يترك خارج أي سلطة دولية. فشأن الدولة ينحصر في جسم الانسان, من حيث سلامته من الأذى و التعدي. و جسم الانسان ليعيش سالما قدر الامكان لابد أن تتوفر له على سبيل الاجمال أمرين: المعيشة و الأمن. المعيشة تعني الطعام و السكن و اللباس و الصحة. و الأمن منه ما يتعلق بالأمن من الاجرام البشري, و الأمن من الاعتداء الحيواني, و الأمن من الخطر البيئي الطبيعي. و عندما نتحدث عن الاقتصاد هنا فاننا نقصد: الطعام و السكن و اللباس و الصحة, أي المعيشة. فان توفير الأمن بفروعه الثلاثة هو من صميم عمل الحكومة, و بدون توفيره لا قيمة للحكومات مطلقا. و لتوفير المعيشة الظاهرية هذه لا يحتاج الناس الى دين أو مذهب فكري معين- بالمعنى الطائفي للدين. فها نحن نرى الناس من شتى أنواع الديانات و المذاهب يعيشون و يعمرون الارض و يفهمون الطب, و نحن نرى أيضا أناس في كل مكان, سواء المدن أو في الصحراء كالغجر و البدو أو في الغابات أو في جزر البحر, يعيشون و يعمرون الأرض و يعيشوا كل مراحل عمرهم من الطفولة حتى الشيخوخة, بل و نرى أيضا الكثير من الناس ممن لا يفقه شئ عن الدين عموما و دينه خصوصا و مع ذلك يعيش و يعمل و يكبر و يموت شيخا, بل و الأكثر من ذلك قد يكون لا يعرف القراءة و الكتابة بل لعله أعمى أو أخرس أو اصم و مع ذلك يعيش حتى يشيخ و يموت. و العبرة من كل هذا: يستطيع البشر أن يعيشوا و لو كانوا جهلة أموات روحيا و عقليا- بحسب تعريف من يسمون ب"الطبقة المستنيرة و المثقفة". و لعل الكثير من "الجهلة" يعيش مرتاحا أكثر من كثير من "العلماء" و "أهل الفكر" و يعمّر أطول منهم كذلك!

فاذن: لتوفير المعيشة نحتاج فقط الى العقل البشري كقوة مفكرة. بغض النظر عن أي اعتبار معنوي أو أخلاقي أو ديني اخر.

أحسن نظرية في الاقتصاد هي التي تعين على توفير المعيشة لكل البشر بأيسر الطرق. اذ الأصل وجود أسس و خطة نظرية و عنها تتفرع الأشغال العملية. و بحيث تكون الأسس النظرية مطابقة قدر الامكان للواقع البشري و

ظروفه. و بحث تكون الخطة النظرية مرنة بدرجة كافية ليمكن تنزيلها الى أرض التشغيل في حال نشأت عقبات معينة.

و الأن بعد هذه المقدمة الضرورية ندخل الى سؤال مهم: لماذا يعيش البشر؟ و هذا ليس سؤالا فلسفيا أو دينيا- أقصد في هذا السياق. أقصد ذلك في سياق البحث الاقتصادي- بحسب تعريفنا السابق له. "لماذا يعيش البشر؟" تعني الخطة الاقتصادية يجب أن تتجه نحو أي وجهة؟ لا يوجد خطة بدون وجهة. الخطة طريق الى الوجهة و الغاية. و حيث اننا حصرنا النظر في الجسم البشري على اعتبار أنه الموجود الوحيد في هذا السياق, فيجب أن تكون خطتنا محصورة فيه. اذ ما بعد ذلك من أمور و غايات للحياة هي من شؤون كل شخص في ذاته و لا يمكن حصرها بل لا يجوز حصرها أصلا على فرض امكان ذلك. اذ عين الطغيان أن تفرض قيودا على باطن الانسان. فحرية كل انسان في اتخاذ الغاية و السبيل التي يريدها- أو خلق لها بحسب رأي البعض- تفرض علينا أن نقصر نظرنا على ظاهر الجسم البشري بالقدر الذي يسمح لكل انسان أن يتخذ السبيل التي يريدها في الحدود العادلة التي ترسمها الدولة لنفسها.

و اذا نظرنا الى الجسم و شهواته سنجد أن الجسم في ذاته له ثلاثة أعمال عموما: الاكل و الاخراج و الجنس. أما الاكل و الاخراج فهما وسيلة ابقاء الجسم حيا- مع تذكر كون الاكل أيضا فيه متعة للجسم. و أما الجنس فهو وسيلة لمتعة الجسم و لتناسله و الذي يعني ابقاء الجسم البشري حيا على مر العصور. فاذن الاكل و الاخراج و التناسل يتشاركوا في أنهم في الأصل غايتهم ابقاء الجسم البشري على الارض- على المستوى الفردي و الجماعي. و لكن السؤال يرد هنا: و لماذا "نبقى" أصلا؟ البقاء ليس عملا, و ليس غاية, لانه مجرد تمركز في مكان أو حلول في مكان. فهو وسيلة بذاته. كل عمل الجسم ينحصر في: البقاء و الاستمتاع. فان كان البقاء وسيلة, فاذن الاستمتاع هو الغاية. و الاستمتاع له صورتين: الاكل و الجنس. و بين هاتين الصورتين ينحصر السعي الظاهري للبشر. الى هنا ينتهي التحليل العام. فاذا دخلنا في التحليل الخاص, و الذي يعني أن ننظر الى الاغلبية من البشر في تفضيلها لاحدى هاتين المتعتين على الاخرى فاني أحسب أن كل مفكر متعمق سيصل الى نتيجة تقول: الجنس هو المتعة العليا للبشر. هذا من حيث الواقع. و من حيث ما ينبغي أن يكون أيضا الجنس هو المتعة العليا, و ذلك لأن الاكل ان جاوز حدا معينا فانه ينقلب الى كارثة على البشر, و ليست أمراض السمنة و بقية لائحة الافراط في الطعام من الأمور الخفية. و لذة الاكل محصورة في منطقة او منطقتين من الجسم: الفم و الانف. و الفم على وجه الخصوص. و ليست متعة الطعام الا في بضعة ثواني حيث يمر الطعام باللسان فيتذوقه ثم بعد البلع لا لذة و لا شئ, بل لعله مغص ينغص عليك نومتك و حركتك! و أما الجنس, فانه مركز في أكثر من منطقة و منتشر في كل مناطق الجسم في ان واحد, و المتعة فيه تشمل كل حواس الجسم, و يمكن أن يطول لساعات أو ساعة أو دقائق كثيرة. مع التذكير بأن "الجنس" هنا يشمل كل الصور و المشاعر الممكنة في العملية الجنسية, فهو الجنس بالمعنى الأوسع. و لهذا و غيره كان الجنس هو المتعة العليا للبشر. و بدون الجنس تغيب قيمة الحياة الجسمانية. اللهم الا اذا تدخلت عوامل الفكر و الروح فعندها يصبح للحياة معنى اخر. و بناء على هذا التأصيل يعتقد بعض أهل الفكر من البشر أن كل اللذات الفكرية و الأفراح الروحانية العرفانية انما هي بدائل لحرمان جنسي ما. فيقال عن الجنس انه الأصل و عن كل متعة أخرى أنها بدل. و ذلك لأن الجنس هو الغاية و الأعلى, و بدونه لا قيمة للبقاء, اذ ما الفائدة عندها من البقاء! (و تأمل هذا المنطق جيدا لانه يفسر كثير جدا من الأمور في مجالات شتى). و حيث اني قد حصرت النظر

في هذا الكتاب على الجانب الظاهري فقط- و هو الجانب الذي يشترك فيه كل البشر, اذ ان جعلنا العامل المشترك بين الناس هو "عبادة الله" مثلا أو "التفكير في المعارف" و نحو ذلك فان بعض البشر قد لا يكون محبا لهذا او لا يملك الاستعداد له بل قد لا يؤمن به أصلا أو لا يجد المتعة او الغاية فيه- و حيث اننا حصرنا النظر في الجسم فقط فتكون النتيجة الأكمل هي التالي:

أصل سعي البشر هو البقاء , و غاية سعيهم هو الجنس. فالخطة الاقتصادية يجب أن تبنى على أساس توفير البقاء للكل, و تيسير الجنس للكل.

أما رفض بعض البشر لهذه الغاية بسبب وجود غاية أخرى معنوية في حياته أو غير ذلك فانه يكون اختيار شخصي استثنائي, فهو حر فيه. و أما النظر و الشهادة الواقعية على مستويات عدة فتشهد بأن الجنس بالمعنى الأوسع هو الغاية من سعي- لا اقل- معظم البشر. و الخطة الراقية يجب أن تعمل بناءا على الأغلبية مع ترك مجال للأقلية لممارسة ذواتهم بحرية. مع العلم أن "الأقلية" في هذا السياق تعني أهل الفكر و المعارف و الروحانيات و المقدسات. و أحسب أن هؤلاء في معظم الأحيان ينالون ليس فقط حرية للمارسة ذواتهم و اتباع غايتهم و تفعيل عقولهم, بل قد ينالون من الاحترام و التقدير و التعظيم الشئ الكثير, مع تذكر وجود استثناءات وانتهاكات تقع عليهم بسبب ذلك أيضا.

و من هنا نصل الى قاعدة مهمة: ليس من شأن الدولة أو الحكومة أن تتدخل في الجنس. نعم قد تقنن بعض الاثار التي قد تنتج عن الجنس و لكن الجنس نفسه فلا علاقة لها به, لا قليلا و لا كثيرا. مثال على ذلك, قد تقنن الحكومة عدد الأولاد المسموح انجابهم لكل أسرة, لأن ذلك في بعض الحالات قد يؤثر على الأمن في البلد بل قد يعرض معيشة البلد نفسها الى الخطر. و لكن ليس لها أن تقول للرجل مثلا: ممنوع ان تنام بجانب زوجتك الا في حالة كذا و كذا سدا لذريعة انجاب أولاد! او تمنع الزواج لسبب او لاخر. أو تقنن من يجوز أن يتزوج من او أنه يجب المرور باجراءات معينة لوقوع الجنس بين اثنين أو اكثر و نحو ذلك. باختصار: أصل الجنس لا يحق لأحد أن يتدخل فيه بقيد, و لكن يحق لأصحاب الشأن أن يحذروا الناس من اثار معينة قد تنشأ عن بعض الممارسات الجنسية, فيكون للبشر أن يفعلوا ما يشاؤون بشرط أن يحذروا من التعرض لهذه المحاذير و ان وقعوا فيها فوزرهم عليهم. و لهذا الموضوع تفصيل ليس هنا محله. فنكتفي بالاشارة. و هي أن تيسير المتعة الجنسية هو من صميم عمل الدولة. و ليس العكس. مع مراعاة عدم اجبار أحد على شئ طبعا. و هذا بديهي, اذ الاجبار يجعل للناس حقا في ازالة الجبر و لو بتدمير المجبر نفسه. اذ ليس نفوذ ارادة أحد من البشر أولى بنفوذ ارادة اخر. و ان كان الجبار قد زعم أن حقه في نفوذ ارادته نابع من كونه "الأقوى" فكما صعد يسقط, أي كما انه بالقوة اكتسب حقه- في زعمه - فكذلك بالقوة يحق للمجبورين المقهورين اسقاطه.

و هذا تفصيل كون "الجنس أعلى رغبة في حياة البشر".

(أليس من المبالغة نسبة كل هذا الشر الى النقود, خاصة و أن النقود مجرد صورة ووسيلة و أصل المشاكل لا يمكن ان يكون منها لأن الصورة فرع الحقيقة؟)

قوة الفكر هو ان يغوص الى الجذر. فليس من الفكر الراقي في شئ ان نحو حول المظاهر السطحية للأشياء و الاراء. كلنا نتكلم عن هذا فلنعمل بما نتكلم به. ما هو جذر مشكلة وجود نقود- أي وسيط لتبادل المنافع و المنتجات و الخير؟ (منافع: يعني ما بين الناس مثل الجنس و الفكر, و المنتجات: يعني الأشياء مثل اللباس و السكن, و الخير: يعني ما فيه خليط من الناس و الاشياء مثل الطب غالبا حيث تحتاج الى انسان-طبيب- و الطبيب ليتم عمله يحتاج الى أشياء كالادوية و الأدوات. و هذه اصطلاحاتي لتيسير الكلام و التفاهم في الكتابة).

يوجد أولا التقييم الخاطئ. و ثانيا الاحتكار القاتل.

أما التقييم الخاطئ فهو أن قيمة الناس و المنتجات و الخير تصبح معتمدة على شئ غير حقيقي. أي معيار قيمة الشئ لا تصبح بحسب الشئ نفسه و ما يكمن فيه من نفع للناس عموما, و لكن تصبح معتمدة على شئ اخر و هو على التحقيق مصالح الاقلية المتسلطة و النافذة. و هذا يؤدي الى انحراف الاشياء عن رسالتها الذاتية, و تصبح لها غايات أخرى قد تصل الى حالة لا يمكن أن نقول عنها الا "غبية و سفيهة".

و أبرز مثال على ذلك هو الطعام. ما هي الرسالة الذاتية للطعام بالنسبة للبشر؟ هي أن يتم أكله من قبل البشر ليعيشوا بصحة و عافية. هذه هي أكمل درجة يمكن أن يرتفع اليها الطعام في هذا السياق. و الطعام الموجود على الارض و الذي يمكن انباته منها يكفي لاطعام البشرية كلها و زيادة. ففي الحالة المحترمة السوية يجب أن يكون الناس- خصوصا في هذا العصر الذي توجد فيه الالات و التقنيات و العلوم المتعمقة في هذه المسائل- كلهم يعيشون في حالة الشبع و الصحة من هذه الحيثية. فهل هذا هو الواقع؟ بالطبع لا. مليار انسان وزنهم زائد على الحد, غالبيتهم العظمى كذلك لانهم يعيشون في بلاد تملك استغلال الارض و البشر ايضا, و مليار اخر يعيشون تحت خط الفقر و يموت الاف منهم يوميا بسبب عدم وجود الطعام الكافي. و ماذا يفعل مثلا أرباب النقود؟ لا يهمهم هذا في شئ اللهم الا اذا أرادوا أن يتقوا شرا يمكن أن يمتد اليهم أو يظهروا بمظهر أهل الاحسان و مساعدة الضعفاء فيقوموا بما يسمى المشاريع الخيرية (و هي مجرد حلول سطحية مؤقتة لا تنزع الفقر أو المرض من جذوره, فكثير من هذه المشاريع في أحسن الأحوال يمكن تشبيهها بالمخدرات, حيث تذهب الألم الى حين ثم يعود المدمن مرة أخرى ليطالب بالمخدر من جديد) و بالطبع أرباب النقود- الكبار منهم بالتحديد- يدفع الواحد منهم في اليوم ليأكل ما يكفي ليطعم مئة بل مئات من الناس بل أكثر من ذلك.

و مثال آخر هو الجنس. لكي يتم الجنس لا يحتاج البشر في الحالة السوية الطبيعية الا الى وجود ميل متبادل بين اطراف العلاقة الجنسية فقط فيقترب بعضهم من بعض و يستمتعون. و قد ينتج عن هذا ولد و قد لا ينتج عنه, و في هذا العصر- و لله الحمد و الشكر لأهل الاختصاص- فانه يوجد الكثير جدا من الطرق لتوقي الحمل بحيث يصبح الانجاب اختيار بيد الاطراف. ففي الحالة البشرية الراقية يوجد ميل متبادل و انجذاب يتبعه تقارب و تبقى العلاقة قائمة مادام الانجذاب و الاعجاب و الرغبة موجودة بينهما, فان زالت الرغبة تنتهي العلاقة بكل بساطة و هدوء لانه لا يوجد جبر من أي نوع للبقاء سويا, و حيث يوجد جبر من أي نوع في الاتصال سيوجد عنف من كل نوع

في الانفصال. و الان ماذا حدث بعد ادخال النقود في المعادلة؟ أصبح في كثير جدا من الاحيان الرابط بين الاطراف ليس "الميل" و لكن "المال". النقود بوجه او اخر, و لو لاشعوريا. المنصب الاجتماعي,الديانة, العرق, النسب, الثروة, كمية الراتب ,و المهر, و الهدايا, مقدار الميراث المتوقع, و العهر الذي هو الصورة الواضحة جدا لكل ذلك, و ان كان البقية أيضا صور للعهر و لكنها أخفى. اذ ما الفرق بين أن ترتبط العاهرة بالرجل لأنه سيعطيها ألف اليوم و بين الزوجة التي ترتبط بالرجل لأنها تتوقع منه مئة ألف غدا ؟! بل الزوجة في هذه الحالة عاهرة و ماكرة أيضا. و قل مثل ذلك في بقية الصور و الحالات التي لا تخفى على أحد. فيصبح الميل المجرد في آخر سلّم الأولويات في الصلة الجنسية, بعد أن كان الأول و الاعلى في هذا السلّم في الحالة السوية الذاتية. انتكاس كامل للفطرة الطبيعية, قلب للسلّم رأس على عقب. النقود جعلت عالي الأمور سافلها و سافلها عاليها.

و اذا تأملت في المنصب الاجتماعي و العرق و النسب وغير ذلك فستجد أنها بوجه او باخر مرتبطة بالنقود, فما معنى تعظيم صاحب المنصب الاجتماعي الكبير الا أنه صاحب دخل نقدي كبير أو يوفر ما يوفره النقد من وجاهة و أمن و تيسير للأمور المعيشية و نحو ذلك. و قس على هذا. و لكن اذا أزلنا النقود و أسسنا اقتصادا مجانيا راسخا و نظاما حكوميا محكما عادلا بقدر الامكان البشري فعلى أي أساس سيكون الارتباط الجنسي؟ هل لان أحد الاطراف يريد أن "يؤمن مستقبله" فيخضع أو ينجذب للطرف الاخر بسبب أنه يرى عنده هذا الامان! بالطبع لا لأن المواد المعيشية متوفرة للكل بقدر حاجة كل واحد و لست بحاجة لا لوسيط نقدي فضلا عن أي وسيط بشري لتنال حاجتك. هل لأن أحد الأطراف "جبار عنيف" فيوفر الأمن بشدته! بالطبع لا لأن النظام الحكومي سيكون قائما كما هو الان بل أحسن بكثير فغياب النقود لا يعني تحول المجتمع الى غابة, بل ان وجودها هو الذي جعل المجتمع فعلا غابة ! بل أسوأ من غابة.

باقتصاد مجاني و حكم نظامي سيعود الجنس الى علوه الاصلي. و ليس كالوضع الحالي حيث من يملك النقود بكثرة يستطيع أن ينال من الجنس بقدر ما يشاء و يستطيع, و لكن من لا يملك النقود الكافية قد يجلس محروما سنين عددا بل و قد ينحرف الى ما يكره بسبب الحرمان, اذ ان غياب الأصل يوجب البدل, و كم من امراة مثلا تميل الى الرجال و لكن بسبب غياب امكانية الارتباط في ظل الاعراف الاجتماعية التافهة أصبحت تميل الى النساء مثلها أو على الاقل تشبع نفسها بهذا. و قل مثل ذلك في كل الصور الاخرى. مع العلم أني لا أعتبر العمل انحرافا الا اذا لجأ اليه الانسان كرها. فمن أراده القصد الأصلي الاولي فهو ليس انحراف من هذه الحيثية. و قد يكون انحرافا من حيثيات اخرى و لكن حسبنا هذا الان.

و مثال اخير المسكن. رسالة المسكن الذاتية هي أن يكون مأوى آمن من الظروف الخارجية و مساحة مناسبة للممارسة الامور الشخصية الخاصة في حدودها المعتدلة. مثل هذا المسكن يمكن توفيره لكل الناس و خاصة في هذا العصر الذي ازدهرت فيه التقنيات و الادوات و الهندسة و غير ذلك من أمور تحكم صناعة مسكن مناسب للانسان. ولكن بعد أن أصبح كل شئ معلقا على اذن اله النقود, فلا يملك أحد أن يسكن و لا يملك مهندسا أن يبدع و لا يملك عامل أن يبني و يشارك بجهده الا ان وجدت كمية كافية من النقود, فعندها قد ترى فرد واحد يسكن منزلا يكفي لاسكان قبيلة كاملة, في حين ان قبيلة بل قبائل كاملة تسكن في الشوارع و البيوت الخربة و الاماكن المتسخة و الغرف الضيقة التي قد تصل الى أن تسكن أسرة كاملة مكونة من 7 أشخاص في غرفة واحدة لعلها أصغر من

حمام أحد متوسطي الثراء ! و أصبحت الاولوية في المسكن هي موقعه في المدينة و هي أن يكون في شارع الاغنياء او الطبقة المتوسطة مثلا, و أن يكون مزخرفا بكذا و كذا و أن يكون مفروشا بماركة كذا و كذا و أن يكون أكبر من بيت فلان و أفخم من بيت علان و نحو ذلك من اولويات. و في خضم هذا الهبوط في القيم و العقل أصبح الكثير من الناس حتى لا يملكون مساكنهم. و هذا يعني أنه يعيش لوحده أو مع أسرته تحت تهديد الطرد من المسكن كل شهر. و المسكن ليس "مسكن" ان لم يجلب السكون و السكينة و الطمأنينة. و لا سكينة ان لم يكن البيت ملكا للساكن فيه. بمعنى انه لا يوجد أحد يملك الحق بأن يخرجه من داره. و نشير اشارة عابرة هنا الى موضوع- و سنتناوله ان شاء الله في فصل لاحق- و هو أن الغاء النقود لا يعني الغاء الملكية الخاصة. الغاء النقود ليس دعوة الى الشيوعية. نرجع الى المسكن. سلّم الأولويات لا يمكن أن يستقيم بوجود النقود. و لو وعظ الوعاظ ألف سنة, و كتبت المجلدات في زهد و العفة و الشرف و نحو ذلك ألف سنة, فان كل هذا لن يساوي شيئا عند الغالبية العظمى من الناس. شرط المسكن الطبيعي هو أن يكون آمنا مناسبا مملوكا. و أي شئ آخر من قبيل الأعراض و الزخرفات ان وجدت فنعما هي و ان فقدت فلا حرج. و لكن وجودها مرهون بشرط أن لا تكون عقبة في سبيل توفير مساكن لمن لا يملك مسكنا آمنا مناسبا مملوكا. فان أصبحت عقبة فيجب ازالتها فورا. و لن يسعى الناس الى زخرفات الا ان وجدوا الزخرفات معظمة في المجتمع و لها مرتبة عليا. و لذلك قد تجد الشئ الواحد معظما في بلد و ملعونا في بلد. فلولا أن أهل البلد الأول باركوه لما ارتفع و لولا أن أهل البلد الثاني لعنوه لما هبط.

فهذا هو الجذر الأول لمشكلة النقود, و هو التقييم الخاطئ للأشياء, و افساد الاولويات الطبيعية لها. و بعد مثل هذا الخطأ و الفساد يمكنك ان تتوقع حدوث أي شئ فحدّث عن السقوط في الهاوية و لا حرج.

و اما الجذر الثاني فهو الاحتكار و الكنز و الحبس. بكلمة واحدة: التقييد. التقييد لما يبنغي أن يكون حرا مطلقا. التقييد لما يمكن ان يكون نافعا فعّالا.

فمثلا, الذي يملك القدرة الفنية على انشاء و ابداع آلة نافعة للمجتمع, يجب في الحالة السوية أن تكون كل الابواب في وجهه مشرّعة مفتوحة لاتمام عمله. و من صميم عمل الدولة ان توفر ذلك له. و لكن في ظل النقود يصبح أرباب النقود و السلطة هو الذين يحددون من يحق له أن يصنع ماذا, وطبعا قراراتهم ليست مدفوعة بالرغبة في الخير للناس و نحو ذلك, هذا وهم و خرافات أطفال. لا, همهم واحد و دينهم يتلخص بسؤال واحد ان كانت الاجابة نعم قبلوه و ان كانت الاجابة لا رفضوه و هو : هل هذا ينفعنا نحن؟ طبعا "نا" من كلمة "ينفعنا" لا ترجع على الدولة أي الناس في المجتمع, بل ترجع الى صاحب النفوذ و التسلط و شيعته أهل القربى منه.

و مثلا, عندما يكون كل شئ في المجتمع- سواء البشر او الاشياء- عليه سعر محدد. و لا شئ يتحرك عموما الا اذا دفعت سعره بنقودك. فان هذا يعني أن المجتمع ساكن ثابت لا يتحرك الا بالنقود. فالنقود هي الاله الذي يحرك الأشياء. و طبعا أرباب النقود هم اليد الخفية وراء هذا الصنم. و من هنا ينشأ الجرح الاقتصادي المسمى بالكنز و اخوه البخل. فان كانت الحركة الاجتماعية تشبه الدورة الدموية في الجسم, فان الكنز و تكوين الثروات و تكديس الأموال يشبه الجرح. و الجرح يسبب نزيفا, و النزيف ان استمر يؤدي أولا الى ضعف الجسم و أخيرا الى الموت. و المرض الاقتصادي الثاني الملازم لكل مجتمع قائم على الاقتصاد النقدي هو المسمى بالاحتكار. بمعنى أن تصبح

الأموال متجمعة في محل واحد و طبقة واحدة في المجتمع, هي الطبقة المتعالية التي تحوي القلة, ثم تاتي الطبقة المتوسطة التي تكنز و تحتكر القليل, و أخيرا تأتي الطبقة المسحوقة- قاعدة الهرم الاجتماعي- و هي التي تتراوح حالتها من كونها تملك قوت يومها و بين التي تحلم أن تملك قوت يومها بدون شقاء (و قد يفسّر حلمها هذا بأنه من أضغاث الأحلام لبعده!) . و يمكن تشبيه هذا المرض الثاني بالجلطة. فالجلطة تحدث عندما يتجمع الدم و يثبت في موضع من الجسم- خصوصا الرأس!! أو القلب!- بدل أن يكون الدم حسب طبيعته السوية دائم الحركة و الدوران. فكل جسم اقتصادي نقدي لابد أن يكون مجروحا و مجلوطا! عاجلا أم أجلا تظهر اثار ذلك عليه, ان لم يكن دائما. و هذا يحدث عندما يكون محرك المجتمع هو النقد و ليس القدرة او الرغبة أو بقية الدوافع الحقيقية التي تؤثر في الوجود تأثيرا مستقلا عن أي حجر او ورق. كما ذكرنا من قبل, فان النقد يأتي دوره الحقيقي فقط عند التوزيع, و هذا يعني أنه يأتي بعد اتمام المتنج أو بعد ثبوت القدرة على اتمام العمل بنحو من انحاء الثبوت. فدوره ليس جوهريا و انما ثانويا. حركة المجتمع هي حركة حياته, و بدون حركة يوجد موت. و هذا يعني أن حياة المجتمع و موته بيد النقد! فلا تتعجب أني أشدد على جعل النقد الها, لانك اذا نظرت الى كثير جدا من أهم صفات الاله فستجدها في النقود أو على الاقل ستجد أنصارها يسبغونها على النقود, بل يسبغون عليه أعظم مما يسبغون على رب دينهم, و لو أخلصوا لربهم بنصف مقدار اخلاصهم لنقودهم لكانوا من القديسين! أذكر أنني كنت في مجلس و جرى حوار بل شبه مناظرة حول وجود الله تعالى, و أخذ يفنّد أحدهم أدلة وجود الله واحدا واحدا و بعد نحو ساعتين من الكلام انتهى الى أن وجود الله كخالق للكون مشكوك فيه و فيه نظر, و لكن كون خالق الكون هو رب دين كذا و ليس رب دين كذا أي الاله بالمعنى الخاص فانه على الارجح انه افك محض اخترع لأسباب سياسية. فبعد أن سكت أردت أن أحول النقاش فطرحت عليه موضوع هذا الكتاب و امكانية الاستغناء عن النقود كوسيط لتابل المنافع عموما, فرد علي بما مضمونه أن وسيط التبادل- النقد بالمعنى الواسع: واجب الوجود, كان موجودا دائما و سيظل موجود دائما, لا يمكن الاستغناء عنه لانه لا يمكن تصور الحياة الاجتماعية و الانسانية بدونه, هو سبب تنظيم الحياة الانسانية و العدل بين الناس كل بحسب جهده و قدرته و موهبته...الخ من الصفات الالهية ! فعلا الانسان لا يستطيع أن يعيش يدون اله يعبده, سواء كان هذا الاله وجودا مجردا مطلقا أو حجر أصفر أو ورق أخضر ! و سواء كان يسكن أعلى العرش او تحت الفرش!

فالنقود سبب لقتل حيوية الحياة و حريتها و انطلاقها الطبيعي. و هذا انتكاس اخر في سلّم الأولويات, فبدل أن تكون القدرة و الرغبة في أعلى سلّم الحركة الاجتماعية, أصبحت النقود و أرادة أربابها الضيقة هي القابعة في أعلى السّلم و أصبحت القدرة و الرغبة في وسط السلّم ان لم يكن اخره, و في كل الاحوال خاضعة للنقود و أربابها.

و شئ طبيعي و متوقع في ظل الاقتصادي النقدي أن يوجد الكنز و البخل و الاحتكار و كل سبب من شأنه أن يولد نقودا أيا كان و مهما كان و بأي ثمن جاء. تأمل في الحقيقة الجامعة لكل هذه الصور, ما هي؟ الجواب الأساسي: البقاء. الرغبة في ضمان البقاء أطول فترة ممكنة. هذا هو الدافع الأساسي. ثم تأتي الدوافع العرضية مثل الاستمتاع, بل في كثير من الاحيان نجد ان العلاقة بين الثراء و التعاسة طردية. و هذا أيضا طبيعي, لأن هم حفظ النقود هو هم عظيم جدا, و الأعظم منه هم الحفاظ على المكانة الاجتماعية التي وصل اليها الشخص و التي ستزول ان اهتزت ثروته أو هبطت, و قس على ذلك. و لكن هذه الانحرافات عن الدافع الأصلي تأتي لاحقا و هي من عوارض جنون عبادة الوسيط- اي النقد. أساس الكنز و البخل و الاحتكار, أقصد الأساس الواقعي, هو ضمان وجود نقد كافي في حال حدوث حالة طارئة خصوصا. فيخاف الشخص من اتيان يوم يحتاج فيه الى طعام أو علاج

أو هجرة او نحو ذلك من ضرورات الحياة الارضية فلا يجد ذلك, اي هو الخوف من الموت. و مما يمكن أن نضرب به مثلا في هذا المقام هو اليهود. من المعروف عن اليهود أنهم يحبون المال حبا شديدا (مثل بقية الناس الى حدا ما !) و هم بخلاء أيضا (طبعا هذا لا ينفي وجود غير بخلاء) و هم أثرياء (و هذا لا ينفي وجود فقراء و لكننا نتكلم عن مقولة او كليشيه عنهم لنفسرها في ضوء ما قلناه). فما العلاقة بين اليهودي و البخل و حب المال و الثراء؟ الجواب: اليهودي كان مضطهدا منبوذا مشردا معرض للقتل دوما. (على الاقل هكذا يرون أنفسهم و لرؤيتهم هذه أساس واقعي, و ان كان لهم أيضا دخل في صنعها الى حد ما مع عدم التهوين من شأن الظلم عموما). و بسبب حالة اليهودي هذه أصبح يرى أن المال هو الشئ الوحيد الذي يمكن أن يضمن له بقاءه, فالمال سلاح اليهودي. و لذلك يحبه و لذلك يطلبه بشدة و لذلك يبخل و يتشدد في انفاقه و لذلك يسعى ليكون ثريا. فان كنّا سنختار نوعية معينة من البشر لنجعلها رمزا مثاليا على الانسان في ظل الاقتصاد النقدي فهذا الانسان سيكون ولاشك هو اليهودي! اليهودي هو المثل الأعلى لكل من يقبل الاقتصاد النقدي و يرضا بالعيش في ظله و يدافع عنه. و معلوم أن من امتيازات اليهود أنهم يحسنون توليد النقود من النقود بلا عمل و ارهاق يذكر من جانبهم. و ليس بخافيا أن الربا هو تاج اليهود الذي أصبحوا يملكون الكثير جدا من الارض بسبب وضعه فوق رؤوسهم. و يوجد من غير اليهود من هو "يهودي" أكثر من أكبر يهودي! و يوجد من غير اليهود من من شدة "يهوديته" يجعل اكبر يهودي يظهر بمظهر جلال الدين الرومي! فما أكثر من يلعن اليهود و هو منهم بل أسوأ منهم. و ما أكثر من يحرّم الربا و هو غارق في ألعن من الربا بل غارق في أساس الربا. و هذا كله لن يزول بالوعظ و الفلسفات الفارغة و لا شئ من ذلك, الا أن تجتث الشجرة من أصلها.

و من ثمار شجرة الاقتصاد النقدي هو نشوء عقيدة "المحدودية في الموارد". أي ان الموارد الطبيعية محدودة, و بسبب ذلك ينشأ خوف مستمر من الجوع و الفقر و الضياع. و هذه العقيدة تشبه عقيدة "الغول" و "البعبع" التي يخوّف بها الأطفال حتى يخضعوا لأوامر أبائهم. لا يوجد محدودية في الموارد الطبيعية, و لا يوجد محدودية في الموارد البشرية. و الحمد لله. أين الدليل على هذه المحدودية؟

ثم عن أي الموارد يتحدثون؟ عن الطاقة؟ يوجد طرق لتوليد الطاقة من الطبيعة تكفي لاشباع الحاجة الى الطاقة في سبعين كوكب مثل كوكب الارض و بدون أي اثار سلبية تذكر. (و من يتابع أبحاث الطاقة يعرف ما أتحدث عنه جيدا و لست هنا بصدد التفصيل و حسبنا أن نذكر الطاقة الشمسية كمثال). بل ان وجود النقود جعل اصحاب النفوذ يعيقون تطور مثل هذه الابحاث بكل القدرة الممكنة و لتفي بحاجة الناس الفعلية, و ذلك حتى يستطيعوا أن يستمروا في الكسب من بيع موارد الطاقة الاخرى- المضرة في كثير من الاحيان- مثل النفط. فهل تظن أن أرباب آبار النفط سيتنازلوا طوعا عن كل هذه الاموال التي تحت أيديهم من النفط و يحولوا الاهتمام الى الطاقة الشمسية مثلا ! "هيهات هيهات لما توعدون".

أم يتحدثون عن الطعام؟ فالطعام النباتي مثلا لا يوجد له "موارد" أصلا حتى يقال أنها محدودة, بمعنى أنها نباتات تطلع و تموت و تطلع و تموت و هي على هذا الحال منذ ملايين السنين, فأي انقطاع يزعم هؤلاء لها. هذا فضلا عن التقنيات الجديدة في انتاج النباتات. و الطعام الحيواني أيضا ينشأ بالتكاثر فما علاقة المحدودية فيه. ثم ان كانوا فعلا يخافون- كما يزعمون و هو تخريف قطعا- من انقطاع الطعام فما بالهم يلقون أطنان من الطعام في البحر

سنويا حتى لا يغضب ربهم- النقد- و يحافظوا على علوه فلا ينخفض سعر الطعام في السوق؟ و ان كنا فعلا نواجه أزمة طعام فما بال الدنيا مليئة بأكثر من مليار فيل ؟ أقصد بالفيل الانسان صاحب الجسم السمين.

أم لعلهم يتحثون عن اللباس؟ أم عن الحجر و الحديد لصنع المساكن؟ فليتهم يكفوا عن صنع الملابس السخفية التي يسمونها "موضة" كل بضعة أشهر, و ليتهم يكفوا عن استخدام الحديد في صنع الاسلحة لسفك الدماء. أم لعلهم...الخ الاحتمالات التي تظهر أن كلامهم و تخويفهم للعوام ليس الا تهريج لا قيمة له.

بالطبع يوجد محدودية عندما يوجد النقد, هذا مما لا شك فيه, لانه لن نستطيع أن نستثمر قدرات الناس و الطبيعة لاستخراج اللامحدودية الكامنة في حقيقة الوجود. و هنا مرة أخرى نجد اسم اخر من أسماء الله الحسنى يوضع على النقد و هو اسمه: القابض و الباسط. فاستعمال النقد يؤدي الى البسط و الكف عن استعماله و تدويله يؤدي الى القبض. و هكذا يتم كبت الطبيعة اللامحدودة للوجود عن طريق غطاء النقد و حدوده و حواجزه (و من وراء ذلك القلة المتسلطة التي تنتفع انتفاعا لامحدودا بالنسبة لها بالموارد الطبيعية و البشرية).

و من هنا اني أرفض اعطاء ما يسمى ب "الأعمال الخيرية التطوعية" قيمة حقيقية في ظل النظام النقدي. نعم لها قيمة من الناحية السطحية و لاشك. و لكن بحثنا هنا عن التغيير الجذري. و الواقع ان كل وسائل انتاج الخير و تفعيله موجودة ومتحققة فعلا و لكن يوجد عقبات و حواجز متعددة يجب ازالتها حتى تتفعل هذه القوى الجبارة الكامنة في الانسان و الطبيعة. فماذا نحتاج لصنع أي شئ في العالم البشري و الانساني؟ نحتاج الى انسان عامل- عنده القدرة و الرغبة- و نحتاج الى موارد طبيعية, و تفاعل الانسان مع الطبيعة هو الذي ينتج كل خير, او تفاعل الانسان مع نفسه, او تفاعل الطبيعة مع نفسها. و هل يوجد خير ظاهر الا بهذا؟ حسنا, الانسان العامل موجود, بل يوجد الكثير جدا جدا من العاطلين عن العمل!!! الموارد الطبيعية موجودة, و هي لامحدودة في ذاتها كما عرفنا. ماذا بقي اذن؟ لماذا هذا القصور و النقص و صعوبة العيش عموما و النكد في المعيشة؟ اجيبونا يا فلاسفة الاقتصاد و العلوم ؟! أجيبونا يا من اشتعلت رؤوسكم بالشيب بالسبب العلم و الفكر؟! العامل موجود, و محل العمل موجود, فان لم يكن السبب هو أنه يوجد حاجز يفصل بين تفاعلهم الحر, فما السبب اذن؟ و ان استطعتم أن تتحرروا قليلا من الغثاء الذي حشيت به أدمغتكم و أقررتم بوجود هذا الحاجز فمن فضلكم أخبرونا ما هو ؟ و ما سبب وجوده و كيف نزيله؟ أما جوابي فهو واضح و قد كررته ألف مرة و سأكرره ألف مرة أخرى: أهم هذه الحواجز بل أساسها الأكبر هو وجود وسيط للتداول و تسعير للأشياء و الجهد. يعني النقود. و أدعي أن الاقتصاد المجاني هو السبيل الوحيد- الذي لا ثاني له- لوضع المجتمع على الطريق الأسلم على كل المستويات, ففي بعض المستويات سيكون التأثير مباشر, و في البعض الاخر سيكون التأثير غير مباشر, و بعض الاخر سيكون التأثير هو عدم التأثير السلبي.

الى يومنا هذا لم نجد اجابة واضحة مفصلة لهذه المشاكل كلها. فنجد بعض الناس يزعم بأن "فساد الأخلاق" هو السبب الجذري. طبعا ليت صاحبنا يخبرنا عن ماهية هذه الاخلاق التي ستصحح الأوضاع, بل ليخبرنا قبل ذلك ما هي أهم أسباب "فساد" الأخلاق؟ ثم ليتفضل مشكورا و يمن علينا بالايضاح الشافي للعلاقة بين "فساد الأخلاق" و بين فساد الاوضاع. و كل ما قيل في هذا المجال لا يسمن و لا يغني من جوع. بل ان أكبر من يستشهد بهم كثير

من هؤلاء كانوا اما من الزهاد في المال الذين يلعنون عبد الدينار و عبد الدرهم و لا يستطيع أن يبيت الا ان اخلى داره من النقود و يلعن الكنز و البخل و يعتبر الفقر على حد الكفر و غير ذلك من أمور لا دعاة الأخلاق هؤلاء و لا أبائهم شموا رائحة هذه الأخلاق التي يزعمون أنهم أنصارها.

و البعض الاخر يزعم بأن "فساد الحكومة" هو السبب الجذري. ها هي حكومات ملكية فاشلة, حكومات ديمقراطية فاشلة, حكومات سلطانية فاشلة, حكومات جمهورية فاشلة, حكومات ديكتاتورية فاشية فاشلة, أخبرونا بالضبط أي حكومة تريدون بالضبط؟ و أرجو أن لا يقول أحد "نريد حكومة نبوية الهية" لأنه البضع عشرة سنة التي وجدت فيها مثل هذه الحكومة- فلنفرض و نسلم مع العلم بوجود انتقادات كثيرة على وجود مثل هذه الحكومة و لكن لنتنزل- فان نفس المشاكل كانت موجودة أيضا- و ذلك حسب تاريخهم. فكان يوجد أيضا فقراء لا يجدون ما يلبسونه للصلاة فيتناوب عشرة على قطعة واحدة من القماش فيما كان البعض الاخر يجر ثوبه وراءه أو يلبس الحرير حتى لا يؤذي جلده الناعم الحساس! فضلا عن عدم وجود مقارنة موضوعية بين صحراء قاحلة منذ أكثر من عشرة قرون و بين المدنيات الحديثة اليوم. ثم الأكبر من هذا و ذاك, أن الحكومة لا تملك شيئا أصلا !! ماذا تريدون من الحكومة !؟ العمال أنتم, و الطبيعة عندكم, ماذا تريدون من بضعة عشر عجوزا بيروقراطيا لا يحسنون الحركة !؟ آه تريدون الاذن بالحركة ؟ تريدون الاذن بالعمل؟ نعم ان كان هذا فنعم. و لكن هذا انحراف عن أساس عمل الحكومة, فالمفترض أن الحكومة تكون هي التي تحث الناس على الحركة, و لا تكون متقاعسة متكاسلة متثاقلة الى الارض بحيث يدفعها الناس دفعا الى الحركة. ان كان هذا قصدكم فالى حد ما كلامكم صحيح. و لكن حتى ان وجدتم حكومة تأذن لكم بالحركة- و قد وجد في السابق و يوجد اليوم أيضا في كثير من أنحاء الارض- فمع ذلك لن تتغير الامور جذريا. لأنكم ستعملون كثيرا وفي النهاية ستنصب معظم منتجاتكم في جيوب السادة و الكبراء الذي قضوا الصيف في شواطئ اسبانيا و فرنسا و على بواخرهم الكبرى يتشمسون و يشربون العصيرات و المشروبات "الروحية" بينما تعملون أنتم تسعة ساعات أو أربعة عشر ساعة في اليوم لينتهي الشهر بكسب ما يكاد يكفيكم لاطعام أبناءكم و ادخالهم المدارس! او ما يكفيكم للكفاح لاتمام دراساتكم العلمية أو اهتماماتكم المعنوية! أهذا الاذن الذي تريدونه! لا بارك الله في هذا الاذن. اجلسوا في بيوتكم خير لكم. الحكومة مجرد ادارة. قلة من الناس عندهم سلطة توجيه الاوامر. فانظروا مواضع القوة الحقيقية, و هي أنتم و الطبيعة. فقط لا غير.

و هكذا في بقية الاجابات المقدمة في هذا السياق. و تأملها على الأسس التي ذكرتها و سيتبين لك ان شاء الله فلا نطيل في ضرب الأمثلة أكثر, اذ بعد فهم المبادئ لا نحتاج الى الاكثار من ضرب الامثلة.

4 (العملة و السيطرة و الحرية)

لكل عمل سلبي وجه ايجابي, و لكل عمل ايجابي وجه سلبي, و لا يتعالى عن كلاهما الا الواحد المتعالي. و خلق وسيط للتداول- النقد- هو من الأعمال السلبية, و لكن لها وجه ايجابي. و أما سبب سلبيتها فقد ذكرناه مرارا فلا نعيد بلا فائدة, و سبب خلق النقود, و لنقل السبب الأكبر لخلق النقود من قبل أرباب السلطة و التسلط, هو لكي يكون في مقدورهم شراء الاشياء و الناس, حيث انهم جعلوا لكل شئ سعرا, و لهذا السعر نقدا, و لهذا النقد خالقا, و هم هذا الخالق المحتكر للنقد. و لذلك مثلا يعاقبون من يصنع "العملة المزورة" و لذلك اختاروا في كل عصر أسهل وسيلة تضمن لهم هذا الاحتكار. و الاحتكار في صنع العملة أهم عندهم من توفر الكمية اللامحدودة للعملة. و لذلك قد تجد ملوكا يستدينون مالا في بعض الأحيان, و لكنك لن تجد سلطة تسمح بوجود صانع اخر للعملة او صانع لعملة أخرى و داعي لاستعمالها في نطاق سلطتهم. و قد كانوا يعانون في السابق بسبب صعوبة

استخراج ما يسمى بالذهب و الفضة و نحو ذلك. و لكن لأن هذه الصورة من النقود كانت هي أحسن وسيلة لاحتكار الصناعة فقد رضوا بها مع كل العقبات و الحدود التي فرضتها عليهم. فلم يكن باستطاعتهم مثلا ان يجعلوا النقد ورقا معينا- كاليوم- لأن تقنية صناعة ورق لا يمكن تزويره او يندر وجود من يستطيع تزوره مع امكانية اكتشاف المزور لم تكن قد وجدت بعد. فلما استطاعوا أن يبتكروا هذه التقنية, كما حدث في العملة الحديثة, استغنوا عن التعامل بالذهب و الفضة و نحو ذلك. بل استغنوا بعد فترة حتى عن جعل كمية النقود التي يطبعونها متناسبة مع كمية الذهب الذي يملكونه. فبعد أن كان الأمر كذلك, أي كمية الورق و العملة متناسبة مع كمية الذهب, حرروا الطباعة من هذا القيد و حصل ما حصل مما ترونه في الارض اليوم. و الان نحن نشهد تحررا اخر لصناعة العملة, و هي العملة الالكترونية. خاصة في البلاد الغربية (بالمعنى الشائع, اذ لا يوجد غرب محض و شرق محض, اذ الارض كروية و ليست مسطحة !) قل استعمال العملة الورقية, سواء على مستوى الافراد أو على مستوى الشركات و التعاملات الكبيرة. فالبطاقة الائتمانية, و الفيزا, و الشيكات, و الحوالات الرقمية بالانترنت و نحو ذلك أصبحت هي الوسيلة الأصلية للتعامل, و أما التعامل بالورق فأصبح الاستثناء. و ذلك لعوامل كثيرة جدا كالخشية من ضياع الورق او التعرض للسرقة أو صعوبة حمل كميات كبيرة من الورق في حالة تعامل شركات ضخمة بالملايين و المليارات و غير ذلك من عوامل لا يهمنا كثيرا معرفتها في هذا المجال.

و هذا التحول الجديد فيه جانب خطير جدا و جانب جميل جدا.

أما الجانب الخطير جدا, فهو أن سيطرة القلة المتسلطة النافذة أصبحت أقوى بكثير جدا من قبل, بل وصلت الى حد لم يكن أشد الجبابرة تجبرا يحلم به. فمقدار المال أصبح رهن ضغطة زر على لوحة مفاتيح في كمبيوتر البنك المركزي أو المؤسسة المحتكرة لصناعة النقد و شؤونه. و لا يوجد رقابة- بل لا يمكن أن توجد رقابة على مثل هذا الجهاز, لانه حتى اذا افترضنا وجود رقابة ما فانه لن توجد رقابة على هذه الرقابة ! و كما قيل : من يحاسب المحاسب القانوني !؟ فحيث يوجد تنظيم بشري يوجد نقطة عليا ينتهي عندها التنظيم و يكون بيد هذه النقطة العليا سلطة لامحدودة الا بالحد الذي يفضحها و يؤثر على غيرها. و في هذا السياق, فان من يقبعون في هذه النقطة العليا للتحكم في الشؤون النقدية في الدولة يستطيعوا أن يقوموا بأمرين كلاهما ألعن من الآخر: الأول هو أن يضيفوا أي مبلغ لأنفسهم في حساباتهم, و الموضوع ليس أكثر من ضغط رقم على لوحة المفاتيح في الكمبيوتر الحاوي للحسابات. و الثاني هو أنهم يستطيعوا أن يتحكموا في الشعب كله و خصوصا من يريدون أن يضغطوا عليه و يضيقوا عليه أو يقتلوه بالكلية حيث انه بعد فترة- و هي قريبة على ما يبدو لبعض المتتبعين لهذا الشأن- ستصبح العملة الورقية من مسألة تاريخية, و سيصبح النقد الالكتروني هو الشئ الوحيد الموجود, و هذا يعني أن كل اموال الشعب ستكون- بدون أي مبالغة- في يد هذه القلة المتسلطة, و هذا لا يعني بالضرورة أنهم أشرار و لكن يعني أن البشر اذا أصبحت عندهم سلطة مطلقة مثل هذه فان الفساد المطلق سيتبع بعد ذلك- كما قال أحد أهل الفكر و الاعتبار. و بالتالي, كل من يخرج على تعاليمهم أو سلطتهم, لا لا, بل أقل من ذلك, كل من لا يرغبون في وجوده لسبب أو لاخر يستطيعوا أن يضغطوا عليه بتجميد حساباته (كما يقع اليوم و لكن تأثير ذلك أضعف لاسباب كثيرة) و غير ذلك من طرق. فان كان لكل شئ سعر, و شراء أمور المعيشة محكوم بكمية النقد الذي تملكه, و هذه

الكمية موجودة بيد أرباب السلطة, فان هذا يعني أن أرباب السلطة يملكون معيشتك ! و هذا يعني أنك أصبحت عبدا ! فهذه هي العبودية الجديدة : النقود الالكترونية. عبودية خفية, و لكنها واضحة. عبودية فعلية, و لكنها رمزية. فحيث يوجد نقد يوجد طغيان, هذان أمران لا يفترقان, و عدم افتراقهما ذاتي لهما. تأمل هذا جيدا, عدم افتراقهما ذاتي لهما, أي ليس أمر عرضي يمكن ازالته أو تعديله أو تطهيره أو تزكيته, لا , كل هذا لا قيمة فعلية له. بل هو أمر ذاتي, و الأمر الذاتي-كما يعلم أهل الفكر- لا يفارق الشئ, لانه عين الشئ و من اللوازم الضرورية لعينه, و اذا فارق العين فان العين نفسها تزول. كما أن السيولة و امكانيتها من الصفات الذاتية للماء, فاذا أصبح الماء جامدا و يستحيل تسييله فانه ليس ماء أصلا. و كذلك وجود وسيط للتداول و التبادل وجود الطغيان و الطبقية الفاسدة (و ليس الطبقية الراقية المبينة على أسس صحيحة حقيقية) هما أمران لا ينفصلان, حيث وجد الأول وجد الثاني. و قوة هذا الطغيان ستزداد أكثر فأكثر مع غياب العملة الورقية بالكلية, و حلول العملة الالكترونية محلها.

و لكن لهذا الظلام الدامس وجه منير مشرق, و هو التالي: غياب النقود من أعين الناس سيعودها على غياب النقود بالكلية ! فمن الأسهل أن يقتنع الناس بعدم الحاجة الى النقود عندما تكون النقود ليست شيئا ماديا يلمسونه بأيديهم و يرونه بأعينهم و يستطيعوا أن يشموا رائحته و أن يكنزوه في خزائن بيوتهم و يضعوه مكدسا في جيوبهم. و هذا يعني أن النقود في طريقها الى التجريد, و حيث ان عقل الجماهير يكره التجريد بل لا يؤمن بغير الملموس, فان هذا سيكون مقدمة قوية لسلب هيبة النقود و الايمان المطلق بها من عقول الجماهير. نعم ان هذه النتيجة ليست ضرورية, و لكنها واردة و ممكنة بل و الأظهر أنها ستقع فعلا بشرط أن يشتد الدعاة الى التحرر من وثنية النقود في تبيان فسادها و طغيانها و كبتها للقوى الطبيعية و الالهية الموجودة في الناس و الطبيعة بل و الوجود عموما.

و لنكن من أهل الانصاف و نقول: لعل أرباب السلطة يعملون فعلا بهذا الاتجاه. أي باتجاه ازالة النقد كليا, و اقرار الاقتصاد المجاني. و لعلهم لا يريدون ذلك بل انما يريدون مزيد من التكاثر لا غير. كلا الأمرين محتمل. و لا يوجد مرجح قاطع لاحتمال على اخر, فهو ظن, و كل ما لم يتحقق بعد فهو ظن- و ان كنّا على يقين من أنه سيتحقق. فمن يريد أن يحمل في قلبه غضبا على أرباب السلطة سيرجح احتمال الرغبة في التكاثر فقط. و من كان قلبه عزيز عليه و لا يتحمل أن يملأه بالغضب و الحقد فانه سيرجح الاحتمال الأول. و لننتظر و نرى ماذا سيحدث. و لكن على أية حال, لا ينبغي السعي الى تبيان هذه الأمور و حقائقها. فليس الظن بمانع من العمل باليقين.

5 (النقود و البطالة و الحرب)

حيث يوجد نقود يوجد فقر و بطالة, و حيث يوجد فقر و بطالة يوجد حرب, و الحرب دمار, و الدمار افساد للناس و للارض. هذه سلسلة حقيقية لا مجال لمنع تسلسل حلقاتها و وقوعها.

و سنقتصر في الكشف عن هذه السلسلة في هذا العصر.

أما العلاقة بين النقود و البطالة و الفقر بأحد الاعتبارات و الزوايا, فانه- كما ذكرنا في الباب الاول التأسيسي- كون النقود وسيلة لتحصيل أمور المعيشة , و كون العمل وسيلة لتحصيل النقود, و كون العمل محكوم بالحاجة الفعلية للعمال, و كون الحاجة للعمال مرهونة بتقدم التقنية الالكترونية و الالات الصناعية مما يعني أن العلاقة بين تحصيل أمور المعيشة و زيادة التقنية هي علاقة عكسية, أي كلما زادت التقنية قل امكان تحصيل المعيشة لفئة من الناس. و هذا يعني أن الخروج من هذه السلسلة- مع ابقاء الاقتصاد النقدي- يقتضي التقليل من استعمال التقنية, و يعني ضرورة خلق أعمال, و يعني صنع صندوق حكومي و صناديق تبرعية ليعطي مبلغا ماليا لمن لا يملك عملا الى أن يجد عملا. و الخروج الاخر من السلسلة هو ازالة الاقتصاد النقدي و اقرار الاقتصاد المجاني- على الاقل في حدود الدولة (و سنفصل أكثر لاحقا انشاء الله عن مسألة تطبيق الاقتصاد المجاني). و حيث ان أرباب السلطة و لاسباب متعددة لا يرغبون أو لا يستطيعون أن يقوموا بهذا التغيير الجذري في الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي, فانهم قاموا فعلا- في بلاد كثيرة- بالأخذ بهذه المخارج الثلاثة من هذه السلسلة المدمرة للحياة.

الاقلال من استعمال التقنية, هذا نجده أكثر في الدول الملقبة ب "دول العالم الثالث" أو "المتخلفة". و أما في الدول "المتحضرة" (كما يقولون على الأقل و بحسب تعريفهم للتحضر) فانهم لا يبالون باستعمال التقنية النافعة و لو اضطرت الشركة مثلا لطرد ألف عامل. و هذا طبيعي, بل و هو الشئ العقلاني- مع تذكر وجهة نظرنا في ذلك. و لكن في بعض الدول الأخرى فانهم قدر الامكان يحاولوا ان لا يستغنوا عن عمال في مقابل تقنية اللهم الا في الشركات الخاصة التي لا تبالي الا بكسب مزيد من المال و ان احترق المجتمع بمن فيه. و سياسة الاقلال من استعمال التقنية هي شئ غبي جدا, و لكنه ضروري في ظل الاقتصاد النقدي لهذا السبب, و هو توفير أعمال اكثر حتى تقل نسبة البطالة و الفقر, لانه حيث تغيب الأعمال "المشروعة" لكسب النقود و المعيشة فان الأعمال "الغير مشروعة" ستزداد. و العلاقة بينهما طردية, كلما زاد أحدهما زاد الاخر. و ان كان أكل الحرام جائز في كل الاعراف و التقاليد من أجل العيش و في حال الضرورة, فانك تستطيع أن تتصور مقدار "أكل الحرام" الذي سيتم حين تحل غمامة البطالة السوداء فوق المجتمع.

خلق الأعمال, و هذا هو الوعد الذي يفوز به السياسي في الانتخابات, و الوعد الذي يرتفع به التاجر في المجتمع, و هو شئ يرفعه كل من يريد أن يبشر الناس بالأمل في حياتهم. "سنخلق لكم فرص عمل". طبعا ما مقدار امكانية ذلك, لا أحد يتحدث عن ذلك فعلا و بجذرية. و لكنها مجرد وعود سطحية, و يخالف امكانية تطبيقها فعلا- خاصة في العصر الراهن- الكثير من الأمور. و لكن على أية حال هو وعد, و من قال أن كل وعد يتحقق! و لكن الجانب الجيد في هذا المسلك, هو أنه يفتح مجالات عمل جديدة لم تكن موجودة من قبل. مع العلم أنه عندما يتم "خلق" فرصة عمل, و ليس "الاستجابة" لحاجة فعلية الى عامل, يعني أننا سنجد الكثير من الاعمال المخلوقة هذه سخيفة يمكن الاستغناء عنها. ففي اقتصاد راقي, لا يوجد خلق لعمل و لكن يوجد استجابة لحاجة لعامل. خلق العمل لا يكون الا طريق ضروري يسلكه من يريد أن يتقي شر البطالة و لا يريد أن يقوم بتغيير جذري في الاقتصاد. فهو طريق توفيقي تلفيقي. و عندما ترى أسلوبا تلفيقيا- في اي مجال- غالبا ما سترى سخفا كبيرا.

صناديق التصبير و التبرع, هذه تسميتي لها. "تصبير" لانها تصبّر الكثير ممن لا يملكون عملا و بالتالي لا يملكون دخلا للمعيشة على أن لا يثوروا و يفجروا الغضب في البلاد. ففي بعض البلاد مثلا يوجد دولة عندها نحو 2 مليون عاطل يقتاتون على صندوق الحكومة التصبيري التبرعي هذا. 2 مليون ! أكبر جيش في العالم ليس مكونا

من 2 مليون غاضب يريد العيش بكرامة ! خاصة اذا كان يرى البطر و الاسراف حوله و الترف منتشر في بلده, ثم يرى أنه بالكاد يستطيع أن يعيش, فان نسبة الغضب و الثورة ستزداد عنده, و احسب أن جيش جنكيز خان لم يكن على مثل هذه الحالة. فماذا تريد لمثل هذه الحكومة أن تعمل ؟ هل تترك هؤلاء بلا راتب يضمن لهم على الاقل أقل حد للعيش بشئ من الكرامة..و أشدد على ب "شئ" من الكرامة, و ال "من" هذه تبعيضية! فلا كرامة في مثل هذا بحال من الاحوال, و انما هو اقتيات على فتات مائدة أهل الترف, كالكلاب و القطط. و التبرع و الصدقة التي تصدر من عموم الناس لسبب ديني أو عاطفي هي أيضا وسيلة اخرى من وسائل تأجيل التغيير الجذري للوضع الاجتماعي. فهو على التحقيق ليس خيرا كما يتوهم من لا يرى أبعد من أرنبة أنفسه و لا أعمق من سطح البحر. ظاهر ما يسمونه "صدقة" معاونة للفقراء, و باطنها و حقيقتها معاونة للمتسلطين و الأثرياء. من يريد أن يتصدق فعلا فليقطع أصل الفقر, و أما تشذيب فروعه فليس من الصدق في السعي للخير في شئ. أيعقل أن يوجد فقير لم يأكل منذ أسبوع و هو واقف يتسول أمام سبرماركت فيه طعام مكدس مخزون- و لعل صلاحية كثير من بضائعه تنتهي و ترمى في المزبلة !! أهذا الخير و الصدق و العدل عندكم ! أيعقل ان يوجد شخص يلبس ملابس مقطعة في حين أن بعض محلات الملابس يبيع قطعة قماش واحد بالآلاف بل بعشرات الالاف بل بمئات الالاف ! أيعقل ان توجد أسرة كاملة تعيش شهريا على "صدقة فاعل خير" و هذه "الصدقة" المزعومة أقل من تكلفة حذاء قديم كان يملكه أحد آحاد التجار و الوزراء ! فهل هذا يعني أن يكف الناس عن اعطاء الصدقات حتى يثور الفقراء و العاطلين و الذين يكدحون عشر ساعات يوميا من أجل أن يكسبوا في نهاية الشهر أقل مما يصرفه أحد آحاد متوسطي الثراء في شراء وجبة غداء ؟ قد يرى البعض ذلك, و لكني شخصيا لست مع أي حل فيه عنف غير ضروري. على اية حال, فان صناديق التصبير الحكومية و صناديق التبرع الشعبية هما وسيلة من وسائل تأخير التغيير الثوري الذي سيحل على الناس عاجلا أم آجلا. و هما وسيلة جيدة للتعامل مع السلسلة المدمرة للاقتصاد النقدي و الخروج من حلقاتها المؤدية الى الدمار المحقق.

و هذه الحلول الثلاثة مؤقتة و محدودة ولكنها ذكية و فعالة الى حد كبير. و لكن لكل حل منها اثار سلبية شديدة على مجمل نفسية الشعوب. فمثلا, عندما يرى البعض ان دولته لا تستعمل التقنية الحديثة في أمور في حين أن دول أخرى تستعملها, فانه سينشأ فيهم عقدة النقص و الحقد, و سيتولد فيه كره و سخط لدولته و احتقار لها و تقليل من شأنها, ومعلوم أن مثل هذه المشاعر لا تولد الا مزيد من السلبية في شتى المجالات. و مثلا, عندما يتم "اختلاق" أعمال, و لا أقول خلق أعمال, فان من سيشغل مثل هذه الاعمال السخيفة التي لا داعي لها في الواقع سيكره عمله و سيسخط عليه, فضلا عن ضعف مستواه العقلي عندما يشغل عملا روتينيا تافها. و مثلا تأثير عطايا الدولة للعاطلين و الفقراء سيؤثر على خزانة الدولة, فان كان مصدر هذه الاموال هو مكاسب الدولة من مواردها الطبيعية مثلا فان مثل هذه الاموال يمكن صرفها في مجالات أفضل بدل انفاقها في وسيلة ليست الا تاخير لتغيير يفترض أن يقوموا به طوعا, و ان كان مصدرها ضرائب تفرض على الناس فان هذا يعني زيادة الضرائب مما يعني زيادة صعوبة المعيشة على الناس و غير ذلك من سلبيات, فتصور مثلا أن 2 مليون شخص يأخذون شهريا 2000, فهذا يعني 2 مليار شهريا, 24 مليار سنويا, 240 مليار كل 10 سنوات ! بمثل هذا المبلغ يمكن أن تصنع الدولة تقنيات و مشاريع تكفي لجعل الشعب يعيش كالملوك, و لكن بدلا من هذا يتم انفاقها على وسيلة كبت و تصبير, فما لكم كيف تحكمون! ألا تعقلون ! هذا بدون الحديث عن مقدار "الصدقات و

التبرعات" التي يقدمها عموم الناس سنويا. و التي لو جمعت و استثمرت بطريقة ذكية و راقية لارتفعت الدولة ألف درجة في سلّم الحضارة. فانظر كيف تضيع القدرات و الامكانات و المنافع في خضم الرغبة في الحفاظ على هيكل اقتصادي و سياسي فاشل و ميت و قبيح على كل المستويات. و في ظل الاقتصاد المجاني سيكون استغلال مثل هذه القدرات بطريقة أعظم بكثير و سنفصل ذلك في فصل قادم ان شاء الله فانظره هناك.

السيناريو الأشهر المعمول به صورته هكذا: الدولة بمن فيها يستعملون كل التقنيات الموجودة و يستغنون عن أكبر عدد من العمال الذين لا يحتاجون اليهم. لا يوجد خلق لعمل لا حاجة فعلية له. الحكومة لا تراعي كثيرا أو أبدا العاطل عن العمل. الشعب عموما لا يعطي الا القليل من التبرعات لان استعمال المال في الامور الشخصية خير من اعطاءه لاناس لا نعرفهم و ليست لنا أي مصلحة دنيوية معهم ! في ظل هذه الصورة التي تزداد و تزداد, و الواقع أنها متفقة مع أصول النظر المادي المصلحي للحياة, فان النتيجة ستكون وجود عدد كبير من الناس "لا حاجة" الى وجودهم على الارض أصلا. فهم عدد زائد يمكن الاستغناء عنه بالكلية و لن يؤثر غيابهم على صلاح الحياة, بل ان وجودهم يسبب فساد الحياة, لان معظم البطالة و الجرائم تخرج منهم, و هذا يعني مزيد من التكاليف و المخاوف بسببهم. و من هنا سيتخذ كبراء و سادة الارض احدى ثلاث طرق لا رابع لها ان ارادوا أن يتخلصوا من مشكلة "الحواشي" البشرية, هذا العدد الهائل من البشر العالة المجرم السافل- في نظرهم : قتلهم و سجنهم, خلق حرب دولية, اقرار الاقتصاد المجاني و دعمه بكل طرق الدعم الممكنة.

أما عن قتلهم و سجنهم فيعني تسليط بعضهم على بعض كما في حالة الجرائم و نشر المخدرات القاتلة و غير ذلك من وسائل القتل الغير مباشر, و ها هي السجون تملتئ بكل أنواع المجرمين. و ليس السجن الا صوة من صور القتل. اذ كلاهما يشترك في تغييب الشخص عن الساحة الاجتماعية. مع بعض الفروقات المهمة مثل أن الميت لا يكلف شيئا لتغييبه و لكن مليارات تنفق على السجون سنويا. و هذه الطريقة هي أضعف الطرق و لها اثار سلبية كبيرة و في كثير من الاحيان يمتد أثرها على مجمل النظام الاجتماعي. فتأتي الطريقة الثانية و هي خلق حرب دولية. لطالما كانت الحرب و الغزوات وسيلة للحفاظ على العدد المناسب من البشر في بقعة معينة حيث كانت الحرب تمثل نوع من النخل و الغربلة للجماعة, فتبقى العناصر الاقوى و تهلك العناصر الضعيفة, حيث كانت قدرتهم على استثمار و تسخير الموارد الطبيعية لصالح الجماعات محدود فكانت الحرب وسيلة جيدة للحفاظ على عدد السكان في حالة مستقرة نسبيا. و يظهر أن هذه الطريقة ستقوم مرة أخرى قريبا لأنها الحل الوحيد النافع بدل اقرار الاقتصاد المجاني الذي يمنعهم من تطبيقه أسباب كثيرة- أسباب شخصية مصلحية و جماعية متعلقة بدرجة وعي الجماهير بالحقائق و الأسرار. حيث ان الجماهير كانت - و لا زالت- تعامل على أساس أنهم حمير. فكون الجماهير حمير يعني أنه بدون العنف و الضرب لا يمكن استقرار أي تغيير. و الحق يقال: ان الاقتصاد المجاني لا يمكن أن يقوم بدون وجود درجة معينة من الوعي في الجماهير. و هي ليست درجة مثالية عالية جدا, بل متوسطة, و لكن الجماهير لكونهم- على الاقل في نظر أرباب السلطة (و الذين هم في كثير من الاحيان حمير أكثر من الجماهير!) حمير, فانهم لن يروا أي وسيلة لاصلاح على مستوى واسع الا بوسيلة فيها عنف كبير. و الحرب الدولية هي الوسيلة الوحيدة الممكنة في هذا العصر. و لذلك نستقرئ في الافق قيام حرب دولية يهلك فيها جزء كبير من الناس. و ستكون الجيوش مكونة في الغالب من العناصر المنتمية لما يسمى ب "العالم الثالث و المتخلف" و خصوصا الطبقات الفقيرة و الجاهلة (بالمعايير المظهرية للجهل, اي بحسب الفهم الغربي للعقل المحدود في الرتبة الدنيا للافق الأدنى و

هو عالم الاجسام) . و بهذه الحرب سيهلك كثير ممن "لا فائدة" من وجودهم, بل وجودهم ضرر محض بلا نفع. لعلها تكون حربا نووية, أو لعلها تكون حربا طويلة جدا بحيث يوجد من الوقت ما يكفي لقيام هذه الابادة الجماعية. و لكن قيام مثل هذه الحرب سيؤدي و لا شك الى احتمال وارد جدا و هو وقوع ضرر كبير على الفئات المستلطة و الأثرياء و الدول الغربية عموما, فان أي حرب دولية تقع ستكون الدول الغربية القائدة حاملة للمسؤولية عنها في أعين كثير من الناس, و من هؤلاء الناس سيبرز من يريد أن "ينتقم" من الغرب, و هكذا ستقع اعتداءات لا حصر لها عليهم. و غير هذه من اثار ممكنة جدا. و لذلك من الوارد أن لا يأذن الغرب في قيام مثل هذه الحرب, و يعملوا على تغيير جذري للاوضاع. و اني أجزم بانه لا يمكن انشاء أي تغيير شامل و حقيقي من دون اقرار الاقتصاد المجاني. (طبعا الاقتصاد المجاني هو خطوة أساسية و ليس الخطوة الوحيدة, و حيث ان هذا الكتاب مخصص لهذه الخطوة فلا أريد أن أستطرد ببيان الخطوات الأساسية الأخرى, و منها على سبيل المثال : العقل العرفاني . و لهذا كتب أخرى).

الفقر و صعوبة كسب المعيشة و البطالة مقبول عندما لا توجد منتجات كافية متوفرة في البلد, أو أنه لا يوجد عمّال, أو لا توجد موارد طبيعية. و كل هذه الأمور موجودة. فالمنتجات فائضة, و العمّال موجودين, و الموارد الطبيعية لامحدودة. فاذن الفقر و البطالة و الصعوبة في المعيشة هي كلها أمور مرغوبة لأرباب السلطة. اذ لا يوجد سبب معقول او محسوس يبرر وجودهم. و لذلك أني أضحك عندما أجد شخصا يتحدث عن هذه المشاكل و كأنها مشاكل حقيقية منفصلة عن عمل البشر. فهم يصورونها- بأمر أسيادهم- على انها مشاكل شبه طبيعية, و كأنها زلزال أو فيضان أو انفجار لبركان, أمر مقدر من الخارج لا علاقة للناس به. و يتحدثون عنها ب "موضوعية" بزعمهم. و الحق أنها كلها مشاكل من صنع بعض الناس لمصالح بعض الناس. فقط لا غير. و الذي لا يفقه هذا من الأسلم له أن يجلس في بيته و يلعب مع الأطفال. أو لنكون أكثر انصافا: ان هذا المتحدث الأرعن يسترزق عن طريق هذا الهرج و التهريج الذي يخوض فيه أمام الناس و في القنوات الاعلامية و الجرائد حتى يوهمهم بأنه – و أسياده من وراءه- فعلا يسعون لحل المشاكل و احلال السعادة على المجتمع ! و طبعا حيث انهم يستسخفون الجماهير- و لم لا فهم في نظرهم حمير- و حيث ان الجماهير تعطي هؤلاء كل سبب ليستسخفوها, اذ التفكير عندها مشقة و القراءة عذاب و النقد مضيعة وقت (الفاضي يعمل قاضي!) و البحث المعرفي ترف و من اعتمد على عقله ضل و من عاش في الظل سلم...الخ هذه العقائد التي يتشبع بها الجماهير منذ الطفولة حتى تملأ وجودهم حتى النخاع, فلم لا تريد من السادة و الكبراء أن يستسخفوهم. مع العلم أن الراعي في كثير من الأحيان – من طول معاشرة الرعية و من عاشر قوما صار منهم- يصبح سخيف مثلهم. و هل مجتمع الأشقياء الا مجتمع يكون فيه القائد سخيف و عموم الشعب سخفاء ! "و لكل نبأ مستقر و سوف تعلمون".

6 (من تأثيرات وجود وسيط لتحصيل المعيشة)

لنضرب مثلا يسهّل ان شاء الله الفكرة التي أريد أن أعرض لها في هذا الفصل : يوجد بلد فيها ألف طبيب, كل طبيب عنده أسرة يعولها و هو وسيلتهم في توفير المعيشة لأنفسهم, و لنقل أن كل أسرة مكونة من ثلاثة أشخاص, زوجة و ولدين, فهذا يعني انه يوجد في هذه البلد أربعة آلاف انسان كلهم يعيش على مهنة الطب. و الان, كيف يكسب الطبيب ؟ الجواب: عن طريق وجود مرضى. فالناس تمرض ثم تذهب الى الاطباء, فيدفعون المال للطبيب, فيكسب الأطباء فيشتروا أغراض المعيشة لأنفسهم و أسرهم. فاذن, سبب كسب الأطباء لمعيشتهم هو انتشار الأمراض. فاذا افترضنا جدلا أن كل الأمراض زالت, مات الأطباء جوعا مع أسرهم. و زوال الامراض بالكلية من هذه الدنيا يكاد يكون مستحيلا, بل هو مستحيل, و لكن القدر المتيقن منه هو امكانية نقص انتشار الامراض الى حد كبير. و بالتالي تكون المعادلة هي: كلما نقص انتشار الامراض افتقر الأطباء بقدر هذا النقصان. ففي كل الأحوال,

مصلحة الأطباء و أسرهم و رفاهيتهم تعتمد على عامل واحد: انتشار الأمراض في البلد و زيادتها. و الطبيب يعرف ذلك, و زوجة الطبيب تعرف ذلك, و أولاد الطبيب يعرفون ذلك, و هو في عقلهم راسخ ولاشك, سواء شعروا بذلك أم لم يشعروا. فعقل الأطباء و أسرهم يشع طاقة سلبية في البلد, و هذه الطاقة تريد أن تخلق مزيد من الأمراض او لا أقل أن تحافظ على وجود أكبر قدر منها او القدر المتوفر منها حاليا. و ذلك لأنهم يعلمون خطورة نقصان الأمراض أو زوالها على معيشتهم هم أو زوالها او نقصها بقدر يضر بهم او على الأقل ينقص من رفاهيتهم. فالنتيجة: أن اعتماد معيشة الطبيب على وجود المريض يعني أن الطبيب و من يعوله سيرغبون في بقاء وجود المريض. و هذه الطاقة السلبية جدا ستعمل عملا فتاكا في نفس الطبيب و ستعمل عمل سلبيا في المجتمع ككل. و ستدفع الأطباء و لو لاشعوريا الى الوقوف ضد كل ما من شأنه أن يقلل من زبائنهم فضلا عن أن يعدمهم. و سيدفعهم أيضا الى الترويج الى كل ما من شأنه أن يوهم الناس بالأمراض بأكبر قدر مستطاع حتى يخاف الناس و يلجأوا اليهم. (طبعا ليس كل طبيب هكذا و انما نتحدث هن اللوازم المنطقية الطبيعية لمثل هذه المعادلة , و هي متحققة بالضرورة على المستوى الاجمالي للأطباء, فبعضهم تتحقق فيه بعض اللوازم التي ذكرناها, و البعض الاخر تتحقق فيه اللوازم الأخرى, و هكذا). و القدر المتيقن هو أن الألف طبيب بشكل عام سيرغبوا في استمرار وجود المرض أو وهم المرض في المجتمع.

و مثال آخر على نفس الفكرة : شركات البترول الكبرى. هؤلاء يقفون ضد تطوير وسائل النقل التي لا تعتمد على البترول, كالتي تعتمد على الكهرباء فقط او الطاقة الشمسية و نحو ذلك من وسائل للطاقة. و يحولون بين الانتشار الواسع المسيطر لما تطور منها. فبالرغم من أن علماء التقنية الحديثة قد استطاعوا أن يصنعوا مركبات تسبح في الفضاء , فهم الى الان لم يستطيعوا ان يصنعوا سيارات و سفن لا تحتاج الى البنزين و الديزل ؟! هل عدم تطوير و انتشار مثل هذه السيارات التي لا تحتاج الى بترول, يعود فقط الى عدم وجود تقنية او عدم امكانية تطوير تقنية مناسبة ؟! أي عقل يقبل هذا. السبب الحقيقي واضح: كلما استغنى الناس عن البترول كلما نقص مكسب أرباب البترول. و بالتالي أرباب البترول سيسعون بشكل مباشر و غير مباشر الى اعاقة مثل هذا الاستغناء عن منتجهم و مصدر كسبهم بكل وسيلة ممكنة.

و الامثلة كثيرة و معروفة. و الفكرة هي هذه : وجود وسيط لشراء الأشياء و جهود الناس و البشر, وسيط نقدي أيا كانت صورته, يعني أن يستمسك كل صاحب منتج و مهنة استمساكا متعصبا أعمى بمنتجه و مهنته, حتى لو كان الأفضل للناس على العموم هو زوال هذا المنتج بالكلية ليجل محله مثله أو أحسن منه. فوجود هذا الوسيط النقدي يلعب دورا كبيرا في التخلف الانساني على كافة المستويات.

و هذا الاستمساك قد يكون بالطاقة النفسية التي يبثها الناس في الارض و السماء, و قد يكون بالعمل البدني المباشر و الغير مباشر لاعاقة التطوير, و قد يكون بنشر تعاليم و عقائد معينة , و بغير ذلك من الوسائل.

و من لا يعرف قوة و قيمة الطاقة النفسية و العقلية التي تشع من نفوس الناس و عقولهم, فهو لم يزل طفلا جاهلا بحقائق الحياة و الأسباب و تأثيرها. و هذا الاشعاع لا يمكن ان يتوقف الا بزوال أسبابه الجذرية و الأصلية في نفوس الناس. و في هذه القضية التي نحن ندرسها في هذا الكتاب, فان وجود وسيط للحصول على الاشياء هو الأصل في هذا الاشعاع السلبي الذي ملأ السماء والارض حتى يكاد يختنق من عفنه و نتانته من لازالت حواسه تعمل فعلا. و مهما نشرنا من أزهار و ورود و أحرقنا من بخور فان هذه النتانة سوف تظل في جو السماء و سطح الارض حتى ننزع أصولها و جذورها.

(تطبيق الاقتصاد المجاني)

لتبيان شئ من الطريق الى تطبيق الاقتصاد المجاني, ينبغي أن ننبه على عدة أمور :

أولها أن الغاء النقد لا يعني الغاء الملكية الخاصة, و لكن يعني تغيير طريق اكتساب الملكية الخاصة. فالطريق الاساسي- لعموم الناس- لاكتساب ملكية شئ في ظل الاقتصاد النقدي هو شراء الشئ باعطاء سعره من النقد. و لكن في ظل الاقتصاد المجاني فان الطريق الاساسي هو الحاجة الفعلية الى الشئ.

و اصلا من الأوهام الشائعة بين الناس في ظل هذه الدول القائمة هو أنهم يملكون شيئا ! و الواقع ان الملك الوحيد لكل شئ- خصوصا الاراضي – هو الدولة (يعني مجموعة من الافراد التي تملك الأمر و النهي الأعلى في هرم

السلطة). فالدولة هي المالك الوحيد. و أما بقية الناس فانه ليس لهم "حق ملكية" و لكن أقرب شئ لواقع الحال هو أنه لهم "حق تصرف". و لذلك لا يجوز لأحد أن يتصرف في "ملكه" الا بحسب القانون الذي تضعه السلطة, و اذا تصرف بغير ذلك يحق لها معاقبته, و اذا شاءت السلطة أن تنزع منه أرضه و بيته الذي "يملكه" فانها تستطيع أن تقوم بذلك تحت ذرائع مختلفة أشهرها "نزع الملكية للمصلحة العامة". حتى بيتك و مسكنك الذي تتوهم أنك تملكه أنت في الحقيقة لا تملكه بل الدولة هي التي تملكه. و أما من أين اكتسبت الدولة حق ملكية كل شئ في حدودها فالسبب واضح: القوة و العنف و الجيش. فهي قد سيطرت على ما في حدودها بالقوة الجسمانية, ثم بعد ذلك راحت تبرر تسلطها بأفكار و مذاهب ايدلوجية, ثم أعطت نفسها- و أسلم لها معظم الناس- الحق في وضع الشرائع و الأنظمة, و بذلك تصبح دولة فعلية. فلا أحد يملك الا الدولة. طبعا حتى تأتي جماعة أخرى و تسقط هذه الدولة و تقيم دولة أخرى. و لكل دولة أجل. فاذا جاء أجلها لا تستأخر ساعة و لا تستقدم ساعة.

فاذن لا يأتي أحد- من أنصار الاقتصاد النقدي- و يحتج على الاقتصاد المجاني بأنه سيلغي الملكية الخاصة. و ذلك لسببين: أن الاقتصاد المجاني لن يلغي الملكية الخاصة بل سيغير طريق اكتسابها. و لأنه أصلا لا يوجد أحد عنده حق ملكية خالص في ظل هذه الدول و انما هو حق أشبه بحق التصرف الذي تمنحه الدولة لشعبها ليتصرفوا في املاكها بناء على حدودها التي تضعها و تأذن بها.

ثم اذا حللنا الأمور المعيشية سنجد أنه ليس من العقل في شئ أن تنزع الملكية الخاصة من الناس, هذا على فرض الامكان. لان المعيشة يمكن اختصارها في: الطعام و اللباس و المسكن و وسيلة النقل و حواشي هذه الامور. فما معنى أن تنزع ملكية الطعام ! أو ملكية اللباس! انما يمكن تصور نزع ملكية المسكن ووسيلة النقل, أي انه لا أحد يملك مسكنه و لا وسيلة نقله- كالسيارة مثلا. و المسكن من الناحية الفعلية لا أحد يملكه ملكية خالصة كما ذكرنا, و انما تبقيه الدولة في يد من تشاء حينما تشاء و ان شاءت ان تنزعه أو تقيد كيفية تصرف صاحبه به فانها تملك الحق بذلك في معظم الأنظمة ان لم يكن كلها. و لهذا اعتبارات ضرورية و أحيانا تكون تعسفية و لهذا تسمح الدول الراقية باقامة دعوى ضد الحكومة عندما تأمر بنزع ملكية لما يسمى ب "المصلحة العامة" للتأكد من وجود هذه المصلحة الراجحة فعلا و مقدار التعويض المناسب. فلا يمكن اعدام وجود الملكية الخاصة, يستحيل ذلك, و انما الذي يحدث هو أن الملكية تنزع من فئة من الناس لتوضع في يد فئة أخرى من الناس, حتى في الدول الشيوعية مثلا فانهم جعلوا "الدولة" تملك كل شئ, و من هي "الدولة" ؟ هي مجموعة من الناس ! و هل الدولة كائن فضائي ! انما هي مجموعة الناس. و لكن باستعمال هذه الكلمات الغامضة المجردة يتوهم البعض أنه لا يوجد أحد من الناس فعلا وراءها, او يغفل عن ذلك أحيانا. وراء كل اسم مجرد بشر أو مجموعة من البشر. فحق الملكية أصلا لا يمكن اعدامه. و موضوع حق الملكية في معظمها هي أمور لا مجال للقول أصلا بأنه لا أحد يملكها. و عندما يقال أن ملكيتها "على الشيوع" أي لكل الناس, فان هذا فضلا عن كونه اطلاق مستحيل التحقق, فانه مضر بموضوع الملكية نفسه و يجعله غير قابل للانتفاع به من قبل "كل الناس" الذين يفترض أنهم يملكونه. و أخيرا ان اطمئنان الشخص بانه يملك مسكنه خصوصا و الذي يعني أنه لا يحق لاحد في الظروف العادية أن يخرجه منه – كما لو كان المسكن مستأجرا – هو الطريق الى جعله "مسكن" فعلا. فالشيوعية-في هذا السياق- فكرة مضرة و غبية و مستحيلة.

ثانيها, ان اباحة كل المنتجات و الجهود و الخيرات لكل الشعب بالمجان قد يؤدي- نظريا على الاقل- الى عدم امكانية توفير احتياجات كل الشعب. و بسبب هذه الحجة يدعي أنصار الاقتصاد النقدي أنه يجب أن يكون لكل شئ سعرا و نحو ذلك. أقول: ان هذا الاحتمال النظري مطعون فيه من جهات :

اولا, انما ينشأ الظن و التكهن بأن الناس سيكونوا مثل الهمج اذا كانت المنتجات بالمجان بسبب الوضع الحالي في ظل الاقتصاد النقدي و كل المحدودية التي يخلقها, و خصوصا عندما يرى الناس وجود المحتاجين و الفقراء و المعدمين فيتولد فيهم الخوف- الغير مبرر في أحيان كثيرة جدا- الخوف من الفقر و الحاجة, فتنشأ الهمجية فيهم فيقتتلون على اي شئ يستطيعوا أن يضعوا يدهم عليهم, ليس لانهم بحاجته فعلا بل فقط بسبب الخوف من الاحتياج اليه لاحقا. بل يصل الامر بالبعض الى ادمان هذا الخوف و هذا السعي المتولد عنه, فتجد عنده من الاموال ما يكفي لاشباع حاجات ألف أسرة و مع ذلك لا يزال يسعى للمزيد بسب الخوف من الفقر او الاحتياج لاحقا. فنعم, في ظل الوضع الحالي مثل هذه الهمجية مبررة الى حد ما. و الحق يقال: ان بداية اقرار الاقتصاد المجاني قد تشهد وجود مثل هذه الهمجية بحكم صعوبة الفترة الانتقالية و المرحلة التحولية, و هذا شئ طبيعي يحدث في معظم أو كل حالات الانتقال من حالة معتادة الى حالة جديدة. و لكن مع اتخاذ اجراءات معينة و نشر وعي معين و التمهيد للانتقال بمراحل و خطوات مؤثرة فعّالة فان هذا الضرر المتوقع يمكن أن يضعف الى حد كبير و مع فترة ليست طويلة يمكن توقع اختفائها أو خفوتها التام حتى يصبح الهمجي شاذا و مستضعفا في المجتمع كما أن الغير همجي شاذ و مستضعف في مجتمعات اليوم !

ثانيا, هذا الظن مبني على خرافة "المحدودية" و التي أجبنا عنها في الفصول السابقة فلا نعيد. و انما نذكّر بانها وهم في جزء كبير منها بل اكاد أقول كلها. لان قدرات الناس و مواهبهم ليست من الامور المحدودة و التي تخضع للحدود – بحسب معناها في هذا السياق. و لان الطبيعة تحوي من الخيرات ما يكفي لكل الناس- حتى في ظل الوضع الحالي مع كل القيود و الاغلال التي توضع على قدرات الناس و امكانات الطبيعة. فما ظنك بالحال عندما ترتفع هذه القيود و هذه الاغلال !؟ ان مجتمع الاقتصاد المجاني مقارنة بمجتمع الاقتصاد النقدي يشبه مجتمع الأمراء مقارنة بمجتمع الفقراء و البؤساء في الوضع الحالي.

ثالثا, ان افترضنا فعلا أن هذا الظن سيقع, فانه وجود فقراء مع علمهم بأنه لا يوجد في البلاد ما يمكن ان يسد حاجاتهم خير بألف مرة من وجود فقراء مع علمهم بوجود ما يمكن أن يسد حاجاتهم كما هو الوضع الحالي, بل مع علمهم و رؤيتهم و معاينتهم للترف و الاسراف و البذخ و الزخرفة الفارغة تملأ المحيط من حولهم. الفقير في مجتمع الاقتصاد المجاني ليس ثائرا و لا غاضبا حاقدا لأنه يعلم و يرى أنه فعلا لا يوجد ما يكفي لاشباعه بالرغم من العمل الجماعي على توفير كل شئ ممكن و توزيعه بحسب المعيار الحقيقي الأنفع للانسانية و هو معيار الحاجة الفعلية في حدودها المعتدلة. (و لا يأتي أحد الذين يريدون أن ينقضوا أي فكرة فقط من أجل النقض, و يقول: ان معيار "الحاجة الفعلية في حدودها المعتدلة" هو معيار ضبابي لا يمكن تعيين مصداقه. لاسباب كثيرة منها أننا كل بالغ راشد شبه محترم يعرف جيدا ما معنى هذا المعيار و كلنا نستطيع أن نميز البذخ و السرف و السفه من الاعتدال و القصد. و منها أن القضاة يعرفون ذلك عندما يريدوا أن يوقعوا حجرا على أحد بسبب السفه و عدم الرشد في استعمال ماله. و منها أن المعيار واضح في نفسه, فاننا عندما نرى امراة تلبس ثوبا قيمته 100 ألف و ليس قيمته هذه الا بسبب أن فلان بن فلان وضع اسمه عليه أو أن قماشه مستورد من منطقة كذا فاننا نعلم أن هذا سرف و سخف, خاصة و أن الثياب لم تصنع و خلق حتى يباهى بها مثل هذا الاسلوب بل صنعت لاسباب طبيعية معروفة

و لاسباب دينية أو رمزية و نحو ذلك من أمور معتدلة بدرجة أو باخرى, و بالاخص عندما يستعمل أحد هذا السرف في حين أن مئات غيره يمكن أن يسدوا حاجاتهم الفعلية بمثل قيمة هذا الشئ الواحد. و غير ذلك من أسباب فتأمل) و في ظل التقنيات الحديثة فانه لا يمكن تصور وجود نقص في الطعام أو اللباس او المسكن او وسائل النقل, و هي أمور المعيشة الأساسية و لكل منها حدا معتدلا يبنغي توفيره, فان توفر هذا الحد المعتدل المقتصد لكل الناس في الدولة, فعندها يمكن تسخير الوسائل و الموارد لزيادة درجة معيشة كل الناس, و هكذا توضع خطة الدولة على الارتقاء و التيسير لكل الناس في حدودها درجة بعد درجة, و لكن الشرط الاساسي العقلاني هو أن لا يتم رفع فئة من الناس الى درجة أعلى في حين أن فئة أخرى من الناس لا تملك الحد الأدنى المعتدل الكريم. فان عملت الدولة على ذلك, فانه مهما وجد أناس لا يملكون الحد الأدنى من المعيشة الكريمة- و نحن نفرض ذلك جدلا الان بالرغم من أن الحقائق و القرائن الواقعية كلها ضد هذا الافتراض الخيالي و لكن فلنفرضه جدلا حتى نسد أبواب النزاع فيه- فحتى ان وجد هؤلاء, فانهم عندما يرون أنه لا يوجد أحد في ظل الدولة يعيش باسراف و ترف في حين أنهم هم لا يجدون الأساس, و حين يرون أن الدولة فعلا تعمل كل ما هو ممكن لتوفير ذلكو الخطة الجماعية للشعب محكمة قدر الاستطاعة و الناس تشتغل عليها قدر الاستطاعة, فان مثل هذا الفقير أو الذي يجد صعوبة في توفير معيشة كريمة لن يكون الا راضيا الى حد كبير او لا أقل أنه سيكون متفهما صابرا, اذ ليس في الامكان غير ذلك. فسيرون عندها الأمر كأنه زلزال أو فيضان, أي سيرونه كمصيبة لا يمكن دفعها مبدئيا. و هل وجدتم أحد يسخط على الدولة بسبب وقوع نيزك من الفضاء على بيتهم و أحيائهم ؟!

رابعا و أخيرا, فان حل الاقتصاد النقدي المقدم لهذه المشكلة هو أغبى من المشكلة نفسها. لان خلاصة حلهم هو هذا: بما أنه يجب أن يكون هناك فقراء و معدمين فانه يجب أن نخلق نظاما يؤدي الى وجود بضع طبقات فاحشة الثراء و نحول بقية الطبقات الى عمال كادحين و فقراء أشد فقرا !! الاقتصاد النقدي هو اقتصاد الفراعنة . كان كذلك دائما و سيكون كذلك دائما. و قد تقول: و لكن لماذا نجد بعض من غير الطبقات المتفرعنة بزعمك و مع ذلك يؤيد على هذا النظام الاقتصادي النقدي ؟ الجواب: يا عزيزي, ألم تسمع بأن العبد قد يدمن على سوط سيده فيشعر بالوحشة ان لم يجلده ! و السبب الاخر هو أنه يأمل في يوم من الأيام أن يصبح هو من أصحاب النقد و يستطيع لذلك تسخير غيره لعبادته و خدمته, و بالمناسبة هذا هو السبب الأشد تأثيرا في ما يسمى ب "الطبقات المتوسطة". فانهم لا يريدون أن يتخلوا عن نقودهم حتى لا يكونوا في صف واحد مع الطبقات السفلى – كما يتوهمون. و في نفس الوقت يأملون بأن يعملوا أكثر و يكسبوا أكثر فينضموا الى الطبقة المتعالية التي تدوس على بقية الطبقات. و لذلك أهل الطبقة المتوسطة في الغالب اما يكونوا من أنصار الاصلاح و التجديد و التغيير و التنوير, و اما يكون من أشد أعداء كل ذلك. لان الطبقة المتعالية مشغولة بترفها و سخافتها و شكلياتها و رسمياتها, و الطبقة السفلى مشغولة بلقمة عيشها و همومها التي لا تنتهي و مصائبها, و الطبقة المتوسطة هي التي تملك من وقت الفراغ ما يجعلها تستنير, و تملك من القرب من الطبقة السفلى ما يجعلها أكثر تفهما لحاجاتها, و تملك من رؤية الطبقة المتعالية ما يجعلها تلعن أسلوب حياتها, و مع ذلك هي طبقة عاملة محترمة في الحد المعتدل فليس عندها شجع المتعالين المتكبرين و ليس عندها طمع المقهورين المسحوقين. (مع تذكر أن هذا التقسيم الثلاثي هو تقسيم تقريبي و ليس حدي قطعي. و مبني على المعيار الاقتصادي الاجتماعي للتقسيم). و لذلك يندر أن يخرج أحد من الطبقتين المتعالية القاهرة و المعدمة المقهورة لكي يصلح أو ينور. فالغالب هو خروجهم من الطبقة المتوسطة. و اصلاح الطبقة المتوسطة غالبا ما يكون مصبوغا الهدوء و الاتزان. و أما اصلاح الطبقة

المقهورة فانما هو ثورة عنيفة لا تبقي و لا تذر. و أما اصلاح الطبقة المتعالية فلا يكون الا بسبب خشيتها من اندلاع ثورة عليها أو ضغط شديد يمارس عليها بحيث ان اعراضها عن الاستجابة له سيؤدي الى ضرر أكبر من المصلحة التي تريد الحفاظ عليها, فهذه الطبقة لا تتحرك الا بدفع شديد, كالرجل السمين الذي لا يتحرك الا بالدفع و الشد و السحب. و من يدري لعل نفوسهم أصبحت هكذا بحكم شكل أجسام كثير منهم!و الظاهر أنه لا يعترض على شئ الا من يجد مصلحته الضيقة معرضة للتلف بسبب هذا الشئ. فلن يعارض الاقتصاد المجاني الا ثري أو متمني للثراء. و لكن كل انسان محترم متزن معتدل يستحيل أن يعارضه.

ثالثها, قد يعترض بعض انصار الاقتصاد النقدي فيقول: مجانية الاشياء كلها يعني أن كل الناس متساوية في أخذها, و هذا يعني تساوي المجتهد و الكسلان في أخذ نفس الشئ, و هذا ظلم اذ لا يتساوى في العدالة أن يأخذ من يعمل كالذي لا يعمل, او الذي يعمل قليلا مع الذي يعمل كثيرا, أو الذي يعمل عملا تافها مع الذي يعمل عملا عظيما, فما جوابك عن هذا ؟ الجواب من وجوه :

أولا, حتى الان في ظل النظام النقدي يوجد هذا الذي تسميه ظلما. فهل توجد مقارنة بين الجهد الذي يبذله معظم العمّال و الموظفين و بين الجهد الذي يبذله معظم الذين يملكون أرصدة شبه مفتوحة !؟ أين المقارنة بين رجل يعمل 10 ساعات في الشمس يوميا ثم يأخذ في نهاية الشهر ألف أو ألفين, و بين رجل يعمل بضع ساعات يوميا في مكتب و برودة و فرش مريحة و خدم و حشم و قيمة أزرار واحد من ثيابه أكثر من ألفين ! أين الجهد الذي يبذله الطبيب و النفع الذي ينشره في المجتمع و المكسب الذي يأخذه, مع الجهد الذي يبذله المغني و لاعب الكرة و النفع الذي ينشره في المجتمع ثم انظر كم ياخذ هذا و كم ياخذ ذاك ! و نستطيع أن نضرب عشرات الامثلة و لكن نستغني عن ذلك بهذه الاشارة لاننا كلنا نعلم هذا. فمثل هذا الاعتراض ليس من حق اي أحد من أنصار النظام النقدي. و يمكن أن نفدع الاعتراض بهذا البيان و لكن سنفترض أن هذا السؤال ورد من غير أنصار النظام النقدي- بالرغم من انه قد توجه لي من أحدهم.

ثانيا, الأصل هو تساوي كل الاعمال الانسانية في القيمة مهما اختلفت في الصورة. فالطبيب ليس أحسن من عامل النظافة, و القاضي ليس أعظم من عمّال البناء و المقاولات, و المشرّع ليس أكبر من الصحفي و الكاتب و الناشر. كل عمل في المجتمع يساوي في جوهره كل عمل آخر. و السبب هو التالي: لأن كل عمل يعتمد على بقية الاعمال بوجه أو باخر, و كل عامل يعتمد على بقية العمّال بوجه أو باخر. فالطبيب بدون عامل النظافة سيكون أول الموتى بسبب الامراض التي ستنتشر في كل مكان بسبب عدم ازالة الاوساخ من بيته و الشوارع التي يمر فيها و المستشفى الذي يعمل فيه. و بدون عمّال البناء و المقاولات لن يوجد البيت الآمن الذي يسكن فيه القاضي و لن يتوجد المحكمة التي يعمل فيها حضرته. و بدون الصحفي الذي ينشر الأنظمة التي تصدرها السلطة التشريعية فانه لن يعلم أحد بوجودها أصلا و ستكون في حكم العدم و بالتالي يكون المشرّع نفسه في حكم العدم. و هكذا في كل عمل أخر و كل عامل اخر. فكل أحد يعتمد على البقية اعتمادا قويا لا انفصام له. اذا مرض القاضي ذهب الى الطبيب, و اذا اختلف الطبيب مع زوجته و أراد تطليقها ذهب الى القاضي, و اذا أرادت زوجة الرئيس الحاكم أن تفضحه لأنه يخونها مع سكرتيرته ذهبت الى الصحفي ! فلا يوجد عمل حقيقي يمكن الاستغناء عنه. و السبب الاخر هو ان الحياة الانسانية قيمتها واحدة من حيث الذات. فالقاضي اذا قتل خادمه يقتل قصاصا أو يعاقب كما لو قتل

قاضيا اخر. فلا فرق بين حياة القاضي و خادمه, و لا حياة الطبيب و سائقه. الحياة واحدة. و كل عمل يعمله الانسان انما هو انفاق من حياته في هذا العمل, و هذا هو لب العمل, هو جزء من الحياة الانسانية, و حيث ان الحياة الانسانية واحدة في القيمة من حيث الجوهر فكذلك الاعمال الانسانية واحدة في القيمة من حيث الصور. و كل عمل يمكن أن يظهر أن نفعه أكبر من نفع عمل اخر, و لكن يمكن أيضا أن نظهر أن نفعه أقل بالنسبة الى عمل اخر. فمن يريد أن يتكبر بعمله فليعلم أنه يوجد عمل أخر يمكن أن يتكبر عليه. و حيث ان الكل يمكن أن يتكبر على الكل, فالكل مساو للكل. و يوجد اسباب اخرى و لكن لنكتف بهذا.

ثالثا, من ناحية الجهد لا يمكن التفريق بين العمّال و الاعمال. و ذلك أنه - في ظل نظام عمل محترم و في الوضع الطبيعي- فان الشخص يختار عمله الذي يريد أن يكون فيه, هذا هو الاصل و اضطرار الشخص الى العمل في شئ ضد رغبته و ارادته هو من فعل عوامل اخرى استثنائية. و حيث ان الشخص قد اختار مجال عمل معين فان "الجهد" لن يكون جهدا بمعنى الشقاء المرفوض, و لكنه سيكون من باب الاجتهاد الوارد في كل الاعمال. فلا يحق للطبيب مثلا أن يقول "اني بذلك سنين من عمري و سهرت ليالي طويلة في سبيل فهم الطب فكيف أتساوى مع فلان و فلان ممن لم يعمل شيئا يذكر بالمقارنة بي ؟" لان الجواب سيكون: أنت أيها المحترم قد اخترت أن تكون طبيبا و المفترض أنك تحب هذا العمل, فان كنت ترغب في الطب حتى تتعالى على الاخرين فمن فضلك اترك الطب و ابحث لك عن عمل اخر, و اما ان كنت تحب الطب "لتطبب" المرضى, فما شأنك و مقارنة نفسك بماذا يكسب غيرك! المهم أنك تكسب ما تحتاجه و تعيش حياة كريمة كبقية الناس. بالمناسبة ان مثل هذا المنطق هو من الاثار المباشرة للعقلية الجماهيرية للاقتصاد النقدي و حواشيه و لوازمه. فترى الشخص لا يهتم بان يعيش بقدر ما يهتم أن تكون معيشته "أعلى" من الاخرين ! و مثل هذه العقلية مرفوضة في ظل مجتمع محترم فيه قدر معتدل من الانسانية. بل حتى الحيوانات التي كثيرا ما يتعالى عليها البشر- بغير حق في كثير من الاحيان- لا تفكر بمثل هذا المنطق المعوج ! هل وجدت أسدا يقول : بالأمس رأيت أسدا يأكل غزالتين و أنا أريد غزالتين بالرغم من أني أشبع بغزالة واحدة فقط و لكن حتى أنافس ذلك الأسد و أظهر أني أعلى منه في مستوى معيشتي ؟! ما يهمك هو نفسك, فان شبعت بصحة و لبست بنظافة و جمال معتدل و سكنت بأمان و في مساحة جيدة و استطعت أن تنتقل من مكان الى مكان بوسيلة أمنة محترمة فأي شأن لك بالاخرين ؟ سبحان الله عندما تكون الانانية نافعة نرى البشر يهربون منها, و عندما تكون الانانية قاتلة نجدهم يقتتلون في التنافس عليها ! عليك بنفسك في أمور معيشتك, لا تقارن نفسك بالغير لأن هذه المقارنة لن تقدم و لن تؤخر في حقيقة الواقع شيئا, و هذه المقارنة ناشئة لأسباب نفسية و معنوية يجب أن تسعى لعلاجها بطرقها الخاصة. و ليس من شأن النظرية و الخطة الاقتصادية أن تبنى على أساس مرض غبي لمتوهم غير ناضج. بل ينبغي أن توضع نظرية و خطة تعليمية تثقيفية لعلاج مثل هذه الامراض الوهمية, كما أنه يوجد مستشفيات لعلاج ما يسمى بالامراض العقلية. و الذي يعمل عملا ليس لانه يحب هذا العمل و لكن لانه يريد أن يتعالى على الاخرين, فانه يحتاج الى غرفة في مثل هذه المستشفيات حتى حين. و اما من حيث الاعمال الاستثنائية, أي عندما توجد أعمال شاغرة تحتاج فعلا الى من يشغلها و لا يوجد من يرغب أن يعمل فيها - على فرض ذلك- فانه ينبغي للدولة أن تضع نظاما معينا بحيث يتناوب أفراد الشعب الى شغل هذه المواضع و تنظيم ذلك بطريقة تضمن الحياد . مع العلم أنه لا يمكن تصور الا بصعوبة في مجتمع ليس فيه نقد و يعلم الكل أن معيشة الكل معتمدة على الكل. و ها نحن اليوم نجد الكثير جدا من أبناء الرفاهية ممن يتطوعون في العمل في افريقيا و الصحاري في مواضع ممتلئة بالامراض و المخاطر, و مع ذلك يتطوعون للعمل فيها بالرغم من انهم لو

شاؤوا يمكنهم أن يبقوا في بلادهم منعمين مرفهين, بل أشبه بالملوك بالمقارنة مع وضعهم اذا ذهبوا الى تلك المناطق, و بالرغم من ذلك يذهبون بارادتهم بل قد يدفعون مالا لذلك! فان كان في قدرة البشر أن يقوموا بذلك, فمن باب أولى بكثير جدا أن يقوموا بذلك حيث يوجد عمل مكروه في بلادهم حيث يطلب منهم ذلك. و هنا يبنغي التنبه الى أنه يبنغي أن نتأمل جيدا في كل اعتراض يمكن أن يوضع في وجه النظام المجاني, لان كثير من هذه الاعتراضات ناشئ من اسقاط امراض النظام النقدي و أعراضه وكأنها حقائق ثابتة لا يختلف عليها العقلاء ! فلينظر في ذلك أهل الاختصاص و ليميزوا النقد الوجيه من النقد المتسرع الغافل.

رابعا, هل اذا ازيلت النقود يعني بالضرورة أنه لا يمكن اجبار أي احد على العمل ؟ ظاهر المسألة نعم, لانه في ظل النظام النقدي يكون النقد هو الدافع للحركة و الاجبار الغير مباشر على العمل. ولكن مع التأمل و التدقيق يظهر أمر اخر تماما. فمن ناحية, الاجبار على الاعمال يمكن أن يتم بطرق متعددة غير النقد: مثلا أمر الأسرة, و التعاليم الدينية و الفكرية, و العرف الاجتماعي الذي يدفع الى العمل بحم "العيب و المقت" لمن يكون على حالة معينة, و الأمر الحكومي و هذا الاخير يتعلق بمسألة المواطنة. فعلى أي أساس سيعتبر الشخص مواطنا في الدولة التي تقوم على الاقتصاد المجاني؟ حيث ان مهمة الدولة في الاساس ظاهرية معيشية و هي توفي و تيسير المعيشة و الأمن, فان معيار المواطنة سيكون أيضا ظاهري, فالمشاركة في توفير معيشة الدولة و أمنها هو المعيار الأساسي للمواطنة, بشرط أن تكون مستمرة, بعكس الاقامة المؤقتة التي أيضا يجب أن تعطى بناء على هذا الاساس و لكن حيث ان المقيم يخطط الاقامة لفترة فقط فانه لا يعتبر مواطنا بالمعنى المستمر, و أصلا في دولة لا نقود فيها لن يكون للاخرين مطمع خاص في الهجرة اليها. (و سنأتي على هذا بعد قليل ان شاء الله). فان كانت المشاركة في أعمال المجتمع هي معيار المواطنة, فعندها سيكون العمل هو من الأمور التي يجبر الانسان الراغب في البقاء كمواطن أن يقوم بها. مع تذكر أن دولة الاقتصاد المجاني ستستعمل التقنيات الحديثة و تسعى في تطويرها بأقصا حد ممكن, بحيث يكون الهدف ازالة أي عمل لا حاجة ضرورية فيها الى انسان ليشغلها. فالعمل- المجبر عليه- محكوم بمبدأ الضرورة. و أما بقية الاعمال التي يختار الناس في وقت فراغهم أن يقوموا بها فان هذا خارج نطاق المسألة أصلا لأن أصل شغل مثل هذه الأعمال راجع الى محض رغبة و قدرة و تفرغ العامل. و من هنا ستكون الأعمال مقسمة الى قسمين: الضروري للدولة ككل, و الغير ضروري للدولة. و في القسم الضروري تقع الاعمال المتعلقة بتوفير الحد الادنى المعتدل من أمور المعيشة و الأمن. و كل مع عدا ذلك يقع في القسم الثاني. و الدولة بالطبع تنظم تعاملات الناس و استغلالهم للموارد الطبيعية بالحد النافع الضروري و غير ذلك من شؤونها.

رابعها, ذكرنا في الباب الأولأن " تعاملنا مع الدول الاخرى(القائمة على المال) مبني على تبادل ما نحتاجه فعلا عن طريق بيعهم أمور الزينة و التفاهات الكبريائية التي يحبونها مقابل شراء أراض و منتجات نافعة من عندهم, ثم اعطائهم ما وصل اليه علمنا بمقابل, ثم ما فاض عن حاجتنا, و نسعى الى استقطاب علماءهم ". و هذه هي الخطوات الأربعة في السياسة الاقتصادية الخارجية. ففي الدولة التي ستعمل بالاقتصاد المجاني من الأسلم أن تأخذ بهذه الخطوات الأربعة على هذا الترتيب قدر الامكان. فدولة الاقتصاد المجاني صحيح أنها لن تتعامل بالنقد داخل حدودها و مع شعبها, و لكنها ستتعامل بالنقد مع الدول الأخرى عموما و هي الدول القائمة على الاقتصاد النقدي.

و هنا سر قوتها اللامتناهية و التي ستجعلها ترتفع في سلّم الغنى و القوة الى مدارج جبارة في زمن قياسي قصير. و الطريقة هي التالي:

حيث ان وعي شعبنا (و الكلام هنا باسم دولة الاقتصاد المجاني) سيكون بسيط وواقعي الى حد معتدل مقتصد, و حيث ان خطط الدولة ستكون واضحة للكل, فان الأشياء التي يعتبرها أهل الدول الأخرى و شعوبها من الأمور الثمينة و التي ليس لها قيمة فعلية من حيث المعيشة و الأمن, فاننا سنبيعهم أو نؤجرهم هذه الأشياء مقابل مبالغ نقدية بأكبر سعر ممكن استخراجه منهم. فمثلا, لنقل أننا كنا نملك ذهبا و فضة و ألماس. فان مثل هذه الاشياء اذا لم يكن لها استعمال حقيقي في توفير المعيشة و الأمن و الارتقاء بهما, فانه يبنغي بيعها الى أناس في دول أخرى نكون في نفس الوقت راغبين في الحصول الى أشياء مهمة في المقابل من عندهم. فمثلا ان كانت دولتنا تفتقر الى مورد طبيعي معين و لنقل أنه نوع معين من الفواكه و الخضروات. فنأخذ هذا الذهب و نبيعه و نشتري بثمنه مزارع فواكه و خضروات في بلاد خارجية. و نزرع هذه المزارع و نستثمرها و نستغلها و نستورد ثمارها الى بلادنا حيث ينتفع بها الشعب-بالمجان طبعا. فمثابل حجرملون يقدسه و يعظمه أهل التعالي و الثراء هناك حيث يلبسونه في حفلاتهم و رسمياتهم و نحو ذلك من ترف و لغو, فانه يمكن أن نبيعهم اياه بثمن عال و نكسب بالقابل أشياء حقيقية. أعطيناهم وهما و كسبنا حقا. ثم يمكن ان نستثمر تلك المزارع- بحسب المثال الذي ضربناه- بحيث يكون جزء من مكسبها مخصصا لشراء أشياء أخرى نحتاج اليها في بلادنا و هكذا نستمر في التوسع. فيكون تركيزنا على الاراضي و المزارع كأساس. و قل مثل ذلك في بقية أمور الترف أو التماثيل التاريخية و نحو ذلك من أشياء اللهم الا اذا كان وجود هذه الاشياء في بلادنا مما يمكننا من جذب السياح و كسب نقودهم بذلك فعندها يكون الحساب له شأن اخر, و لكن في حالة أن الانتفاع بالشئ في بلادنا يكون محدودا و اذا بعناه او أعرناه أو أجّرناه لدول أخرى أكثر نفعا, فانه يبنغي القيام بذلك فورا و بدون أي تردد كمثل تعلق عاطفي بشئ من هذه الاشياء التي لا تسمن و لا تغني من جوع. و أما الامور المعنوية و العاطفية فلنا طرق أعلى بكثيرمن حجارة و نحو ذلك لاستمدادها و تنميتها و لكن ليس هذا الكتاب محل تفصيلها, و هي ما أشرت اليه عندما قلت "العقل العرفاني". و بهذه الطريقة الأولى نستطيع أن نكسب مبالغ هائلة و نستثمرها في دول خارجية خصوصا, فيكون نوع من التوسع و الغزو اللهم بدون ايذاء شعرة من أحد و لا اعتداء و لا يمس أحد من شعبنا بسوء, بل يكون "فتحا سلميا" ان شئت و بارادة و قبول المفتوحين ! فهو ليس اغتصاب و لكنه نكاح حلال , و البركة كل البركة في الاولاد المتولدين من النكاح الحلال ! فتأمل.

و الخطوة الثانية التي لا نلجأ اليها الا بعد استفراغ الوسع في الحصول على المطلوب من الخطوة الاولى, هي اعطائهم ما وصل اليه علمنا في كل الأمور خاصة ما يتعلق بشؤون المعيشة الظاهرية. فالعلم له قيمة و سعر عند هؤلاء و سنعاملهم بمبادئهم (و هو نوع من دعوتهم بطريقة غير مباشرة الى تغيير نظامهم أيضا فتأمل). و قدمت هذه الخطوة على الخطوة الثالثة و التي هي اعطائهم ما فاض عن حاجتنا من الأشياء المادية, و ذلك لان اعطاء العلم لا يكلف في الغالب شيئا, فكوننا نعطيهم أفكارنا لن يسلبنا أفكارنا أو يقلل من قيمتها. و طبعا حيث توجد مثل هذه الحالة يبنغي التنبه اليها و تقديم الخطوة الثالثة عليها. و ما فاض عن حاجتنا ان ابقيناه عندنا خرب فمن الأولى أن نبيعه لهم و نشتري بقيمته أملاك و استثمارات عندهم. ثم يجب أن نسعى قدر الامكان الى "استقطاب علماءهم". لان زيادة العلم يعني الارتقاء في المعيشة مباشرة او غير مباشرة. و تكلفة استقطاب بضعة علماء ستكون هينة بالمقارنة مع الفائدة الكبيرة التي ستجينها دولتنا ككل. و كم من السهل ارضاء و اشباع شهوة و طمع

بضعة أفراد يرزحون تحت وطأة الاقتصاد النقدي. و مع ذلك نسعى بشتى الطرق الى توفير هذا النقد بدل دفعه لهم, فمثلا ان استطعنا أن ندفع اليه امراة لتجعله يحبها فتجذبه و تأتي به الى بلادنا فان هذا أحسن من شراءه بضعة شهور أو سنوات للانتفاع به لفترة ثم رده. طبعا كل هذا يعتمد على مقدار أهمية هذا العالم او المفكر. و لكل حالة وسيلتها الخاصة. و انما نكتفي هنا بذكر المبادئ الاساسية. و أما تنزيلهاعلى الوقائع فينبغي مراعاة كل حالة و موضوع على حدى.

قد تساءل البعض: كيف ستكون ردة فعل الدول الأخرى اذا قامت دولتنا بتغيير نظامها بهذا الشكل؟

الجواب: بعض الدول لن تبالي لانها لا تملك من القوة بحيث يكون لها رأي مسموع أصلا, فهؤلاء لا نبالي بهم. و بعض الدول قد تعترض كلاميا و هي غالبا الدول المسماة ب "الديموقراطية" و سيكون ردنا عليها بأن: شعبنا قد اختار هذا النظام, و الديمقراطية هي تنفيذ ارادة الشعب فاخرسوا اذن من فضلكم. و بعض الدول ستمتنع عن التعامل معنا لانها ستعلم بسياستنا في شراء الاراضي و استيراد الاشياء من دولهم في مقابل النقد الذي عندنا منهم و من غيرهم, و لحل هذه الاشكالية سنقوم باستعمال وكلاء بالعمولة من تلك الدول. و الوكيل بالعمولة لا يصرح بمن وكله, فتبقى تعاملاتنا عندهم مستورة قدر الامكان, فضلا عن أن تعاملات المواطنين من دولة مع مواطنين من دولة أخرى غالبا ما يكون خارج نطاق المنع, و ان افترضنا قيام مثل هذا المنع فاننا سنعترض عليه عالميا و لن تكون لهم حجة كافية لفرض مثل هذا المنع, و ان افترضنا قيامه فانه يوجد وسائل كثيرة للتعامل من وراء حجب, و ما أكثر الحجب الموجودة و التي يمكن خلقها في ظل أنظمة الدول الحالية. هذا كمثل التعامل مع الدولة المسماة ب "اسرائيل" فان الكثير من الدول العربية و شعوبها يتعاملون معها و مع شعبها و لكن بطرق ملتوية كأن يبيع الاسرائيلي البضاعة لرجل فرنسي و يشحنها الى فرنسا, ثم يأتي رجل عربي خليجي (دولته تمتنع عن التعامل مع اسرائيل و تمتنع- ظاهريا على الاقل- باستيراد و تصدير أي بضاعة من او الى اسرائيل) فيشتري هذه البضاعة من ذلك الفرنسي و يستورد البضاعة باسمه من فرنسا..و بارك الله فيما رزق ! فان اضطررنا الى القيام باعمال مثل هذه او ما يشبهها بسبب وقوع تضييق من بعض الحكومات اعتراضا على نظامنا الاقتصادي, فانه دائما سنجد من يمكن أن نتعامل معه في أي دولة, و هل يوجد أسهل من شراء ذمة بعض البشر ببضعة قروش و جعلهم يتعاملوا ضد مصالح بلادهم حتى ! أظن أن خبرتنا نحن العرب بمثل هذه الذمم خبرة قديمة و عالية...أليس كذلك؟

و أما عن قيام حرب ضدنا فهو أمر غير وارد لهذا السبب فقط. فالدول التي تملك أن تشن حربا لمثل هذا السبب هي دول قليلة جدا و حتى هذه الدول أصبحت حكوماتها منهكة بسبب الحروب التي أقامتها و بسبب العدوان المستمر عليها و بسبب انهيار اقتصادها و وجود جمعيات كثيرة ضد الحرب عموما في بلادها, فضلا عن كره عموم الشعوب في هذا الزمن لمثل هذه الحروب, ففي السابق كانت الحروب مدفوعة بأسباب دينية و ايدولجية و نحن في زمن ان استطاع الدين أو الايدلوجية أن يدفع عموم أتباعه الى الصلاة خمس مرات يوميا في وقتها فانهم يعتبرونه فتحا مبينا ! فما ظنك بدفع الناس الى حرب بسبب خلاف اقتصادي مثل هذا. و بالمناسبة ان الاحتمالية التي ذكرناها سابقا عن قيام حرب دولية يمكن نقدها بقوة بمثل هذه القرائن التي نذكرها هنا. أمريكا منهكة اقتصاديا و

عسكريا و شعبية الحكومية في تساقط مستمر و الثقة في قرارات الحكومة في مثل مسائل شن الحروب قد أصبحت في حكم المستحيل. أوروبا على شفير الافلاس و العطالة و الديون قد أحاطت بها من كل مكان. و الاباحية و التعلق بالمتع الدنيوية فقط (البقاء للشهوة) هو دين الاغلبية هناك خصوصا. و كلاهما مشغول باصلاح وضعه الداخلي. فمن غير المتوقع أن يحدث حرب او مقاطعة اقتصادية او نحو ذلك في مثل هذه الاجواء خصوصا و أن تغيير الوضع الاقتصادي النقدي الى اقتصاد مجاني هو شأن داخلي, و ستسمر الدولة في التعامل مع الدول الأخرى بناء على النظام النقدي. فكل ما في الأمر أننا قمنا بتعديل كيفية توزيع الموارد في بلادنا. هذا هو التغيير الجوهري. و أما بقية الأمور فلن تؤثر على الوضع الخارجي في شئ يذكر أو شئ يستحق أن تقوم عليه حروب و مقاطعات. فهذا غير وارد.

فالطريق يبدأ بنشر الوعي بحقيقة الاقتصاد النقدي و المجاني, فلتكتب عن ذلك الجرائد و لتتكلم عنه البرامج, و لتقام فيه المناظرات العلنية, و لتؤلف فيه الكتب, هذه هي المقدمة المهمة. ثم ان أصبح معظم الشعب على قناعة بذلك فينبغي أن توضع الخطة بناءا على الدولة التي ستقوم بذلك. ما هي مواردها الطبيعة و البشرية, ما هي عقليات و ديانات شعبها, ما هي نفسياتهم حتى يعرف كيفية التأثير فيهم و توجيههم, و نحو ذلك من دراسات كثيرة يحب أن يقوم بها من يقبل الاقتصاد المجاني في كل دولة, و على ذلك الأساس يقيموا خطة العمل في نطاق دولتهم.